جـــــامعة محمد البشير الإبراهيمي-برج بوعريريج-
كـــــلية لعلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص اقتصاد دولي

بعنوان:

انعكاسات أسعار صرف العملة على القدرة التنافسية في الدول العربية خلال الفترة:(2010-2017)

إعداد الطلبة:
بورغداد شوقي
بلعباس مروان

تحت إشراف الأستاذ:
سراي صالح

السنة الجامعية: 2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بعد الشكر و الحمد لله الذي من علينا ووفقنا لإنجاز هذا العمل،

أتقدم بخالص خيارات الشكر والتقدير والاحترام للأستاذ الفاضل "سراي صالح" الذي قبل بصدر رحب الإشراف على هذا البحث، كما أشكر كل من ساعدني

سواء من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا العمل المتواضع، ولكم مني جزيل الشكر والعرفان لأن هذا بفضلكم جميعا

الإهداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما والدي العزيزين أدامهما الله لي

إلى أخي واخواتي العزيزات

إلى كل الأهل و الأصدقاء

إلى كل طالب علم

إلى كل هؤلاء اهدي هادا العمل بنية صادقة و دعوة خالصة.

بورغداد شوقي.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما
والدي العزيزين أدامهما الله لي

إلى كل الأصدقاء الذين كانوا برفقتي في مشوار الدراسي

إلى كل أحبابي وأقربائي

إلى كل من له الفضل في تربيتي وتعليمي

إليكم أهدي ثمرة جهدي المتواضع

بلعباس مروان

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنـــــــــوان	الصفحـــــــة
الإهداء	–
التشكرات	-
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول و الأشكال	-
مقدمة	أ–ه
الفصـــــــــل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والقدرة التنافسية	
تمهيد	5
المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف	
المطلب الأول: تعريفه وخصائصه أشكاله	6-9
المطلب الثاني: أنظمة الصرف	9-11
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف	11–12
المطلب الرابع: سوق الصرف	12-14
المبحث الثاني: عموميات حول القدرة التنافسية	
المطلب الأول: تعريف القدرة التنافسية	15-16
المطلب الثاني: أنواع ومحددات القدرة التنافسية	16-18
المطلب الثالث: مؤشرات القدرة التنافسية	18–21
المطلب الرابع: العلاقة بين اختلال سعر الصرف والتنافسية	21
خلاصة الفصل	22
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لانعكاس سعر الصرف على القدرة التنافسية	
تمهيد	23
المبحث الأول: العلاقة بين اختلال سعر الصرف والتنافسية	
المطلب الأول: التركيبة الاقتصادية للجزائر	24-26
المطلب الثاني: التركيبة الاقتصادية لتونس	26-28
المطلب الثالث: التركيبة الاقتصادية للمغرب	28-30
المبحث الثاني: تحليل تنافسية دول المغرب العربي وفق المؤشرات الجزئية	
المطلب الأول: مؤشر سعر الصرف الحقيقي لكل من الجزائر، تونس، والمغرب	31-34
المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، تونس والمغرب	34-36
المطلب الثالث: مؤشر رصيد الميزان التجاري الدول المغرب العربي	37-40
المبحث الثالث: تحليل تنافسية دول المغرب العربي وفق المؤشرات المركبة	41

المطلب الاول: تحليل تنافسية دول المغرب العربي وفق مؤشر التنافسية العالمي	41-42
المطلب الثاني: مؤشر الابتكار العالمي (Global Innovation Index) GII لدول المغرب العربي	43
المطلب الثالث: انعكاس سعر الصرف على صادرات كل من الجزائر، تونس والمغرب	43-45
خلاصة الفصل	46
خـــــاتمة	47-48
قائمة المراجع	49

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول و الأشكال

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01	سعر صرف العملات الوطنية مقابل الدولار لكل دولة خلال الفترة 2010-2017	20
الجدول رقم 02	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى دول المغرب العربي خلال الفترة (2010-2017)	23
الجدول رقم 03	رصيد الميزان التجاري لكل دولة من خلال الفرق بين الصادرات و الواردات خلال الفترة(2010-2017).	27
الجدول رقم 04	ترتيب دول المغرب العربي في مؤشر تنافسية العالم 2017/2010	31
الجدول رقم 05	ترتيب دول المغرب العربي في مؤشر الابتكار العالمي للفترة 2010-2017	34
الجدول رقم 06	تطور أسعار النفط، الصرف، الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2017	36

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم01	سعر صرف العملات الوطنية مقابل الدولار لكل دولة خلال الفترة 2010-2017	21
الشكل رقم 02	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى دول المغرب العربي خلال الفترة (2010-2017)	24
الشكل رقم 03	يمثل رصيد الميزان التجاري للجزائر من خلال الفرق بين الصادرات و الواردات خلال الفترة(2010-2017).	28
الشكل رقم 04	يمثل رصيد الميزان التجاري لتونس من خلال الفرق بين الصادرات و الواردات خلال الفترة(**2010-2017**).	33
الشكل رقم 05	يمثل رصيد الميزان التجاري للمغرب من خلال الفرق بين الصادرات و الواردات خلال الفترة(**2010-2017**).	

مقدمة

مقدمة

لقد أدت تطور العلاقات الاقتصادية الدولية إلى تداخل مصالح الدول واتساع المبادلات التجارية بين مختلف أنحاء العالم مما أدى إلى إحداث اختلال في موازين مدفوعات الدول، ولسعر الصرف أهمية كبيرة لدى كل الاقتصاديات العالمية كونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى تأثيره على حجم التجارة الخارجية وبالتالي على وضعية الميزان التجاري للدولة، حيث تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية الفعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها.

ويعتبر سعر الصرف احد المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تعبر عن جودة الاداء الاقتصادي لأي دولة سواء كانت من الدول المتقدمة او النامية، لذلك تسعى معظم الحكومات وخاصة العربية إلى انتهاج سياسات تهدف إلى ضمان استقرار سعر صرف عملاتها لتجنيب دولها التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة لأخرى، ويتعاظم هذا الدور في الدول العربية لأن معظم هذه الدول تعاني من انفتاح اقتصاداتها بشكل كبير ومن عجز أكبر في ميزان مدفوعاتها، مما يجعلها أشد تأثرا بالتقلبات الاقتصادية الدولية، وأكثر عرضه للأزمات والمشاكل الخارجية، مما ينعكس سلبا على درجة الاستقرار المحلي فيه.

تؤثر تغيرات سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري بحيث ان ارتفاع سعر الصرف العملة المحلية للدولة يؤدى الى ارتفاع الاسعار النسبية لسلعتها المحلية الامر الذى يؤدى لارتفاع اسعار صادراتها مقارنة بأسعار وارداتها من السلع الاجنبية كذلك فان ارتفاع سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية يؤدى الى ارتفاع اسعار الواردات من السلع الاجنبية مقابل انخفاض اسعار الصادرات من السلع المحلية وهذا يؤدى الى اختلال شروط التبادل التجاري.

أصبح الباحثون الاقتصاديين مهتمين بمناقشة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والتنافسية وقد أصبحت القدرة التنافسية الدولية محل اهتمام عالمي كبير، خصوصا بعد صدور تقارير التنافسية العالمية التي أعطت ترتيبا للقدرة التنافسية لمعظم دول العالم التي أولت اهتماما كبيرة بهذا الترتيب.

يعد موضوع القدرة التنافسية من الموضوعات المهمة والحيوية بالنسبة إلى معظم دول العالم، في ظل نظام اقتصادي يتميز بالعولمة، والانفتاح التجاري، والثورة التقنية. حيث تعمل التنافسية على تعظيم الاستفادة من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي و التقليل من سلبياته، وهي في ذلك تمثل نسقا من انساق الشفافية المعلوماتية اللازمة لتقييم عناصر عجلة النمو الاقتصادي على صعيد الدولة، الأمر الذي يعني أن التنافسية وسيلة رئيسية لتطوير قدرة الاقتصاديات المتقدمة والنامية على التعايش في ظل بيئة دولية تتسم بانفتاح الاقتصاديات وتحرير الأسواق والتكتلات الإقليمية، وانتشار ظاهرة الاندماج بين الشركات والمؤسسات العالمية، والتطورات الكبيرة في تقانة المعلومات والاتصالات حيث أصبحت التنافسية حاجة ملحة للدول لتضمن لنفسها النمو وتحقيق المراتب الأولى في التصنيف العالمي، وقد أصبحت الحكومات والهيئات الدولية تولي أهمية كبيرة لموضوع التنافسية سواء على المستوى الجزئي أو على المستوى الكلي باعتبارها هي العامل الحاسم في تحديد الراجحين والخاسرين في لعبة المنافسة، وذلك بتحديد العوامل التي تحكمها ومؤشرات قياسها، وقد تبنت أغلب حكومات الدول العربية العديد من السياسات والاستراتيجيات تعزيز تنافسيتها الاقتصادية في مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية الراهنة، خاصة منذ بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين والمتمثلة في التوترات السياسية التي شهدتها عدة دول عربية، ومن بينها دول المغرب العربي وفي مقدمتها كل من تونس والجزائر والمغرب مما أسفر عن تداعيات لا يستهان بها على المستوى الاقتصادي منها التقلبات الحادة في أسعار النفط والركود الاقتصادي، وتباطؤ النمو وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وهو ما أسهم بدوره

في تقليل فرص تعزيز التنافسية العربية وتقويض قدرة دول المغرب العربي على توفير البيئة الاقتصادية والسياسية و المؤسسية والقانونية الملائمة لتحسين الوضع التنافسي لتلك الدول.

وعلى اعتبار أن دول المغرب العربي (الجزائر تونس المغرب) جزء لا يتجزأ من هذا العالم، فإنها كغيرها كبقية الدول تسعى إلى تحقيق البقاء والديمومة في الاقتصاد العالمي، ومحاولة خلقها المزايا وقدرات تنافسية لا تتوفر لدى غيرها من البلدان، وذلك ومن خلال سعيها الدؤوب لرفع من قدراتها التنافسية وخلق برامج وخطط جديدة ومستدامة تدعم اقتصاداتها، والرفع من المستوى المعيشي لدول المغرب العربي.

ومنذ أن عرفت الدول العربية تحولات عميقة في اقتصادها، بانتقالها من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الرأسمالي بداية من سنوات التسعينيات، وهي تسعى جاهدة إلى الرفع من مستوى تنافسيتها بغية التخلص من التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية، ولعل أهم مؤشر يتم استعماله على المستوى الدولي لدراسة التنافسية لأي اقتصاد هو معدل الصرف الذي يعتبر مؤشر شامل للاقتصاد الكلي، وهو ما جعلنا نركز على هذا المؤشر في مناقشة مسألة تنافسية اقتصادات دول المغرب العربي خلال الفترة ما بين 2010-2017 و إذا كان سعر الصرف حسب ما تعرضه النظرية الاقتصادية هو مفهوم مجرد مما استوجب نقله للواقع الملموس من خلال إعداده في شكل مؤشر.

أولا: الاشكالية

وبناءا على ما سبق تحاول هذه الدراسة تحليل أثر انعكاس سعر الصرف على القدرة التنافسية في بعض الدول العربية، من خلال محاولة الاجابة على الاشكالية الرئيسية التالية:

ما هو تأثير تقلبات سعر الصرف على تنافسية اقتصاديات الدول العربية؟

من خلال هذا السؤال الجوهري يمكن طرح جملة من التساؤلات الفرعية نوردها فيما يلي:

1. ماهي العوامل المؤثرة في سعر الصرف ؟
2. ماهي الالية التي اتبعتها الدول العربية لتحسين قدرتها التنافسية ؟
3. ما هي العلاقة بين سعر الصرف والتنافسية ؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

قصد الاجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية نضع الفرضيات التالية:

1. تؤثر في سعر الصرف كل من عوامل السوق والمتمثلة في العرض والطلب.
2. تتمتع الدول العربية بقدرة تنافسية ضعيفة بسبب تركيبتها الاقتصادية الحالية والسياسة الاقتصادية المتبعة، لكنها قد تتمتع بقدرة تنافسية قوية مستقبلا اذا احسنت استغلال امكانياتها.
3. كلما انخفض سعر الصرف كلما اكتسبت السلع المحلية ميزة تنافسية.
4. **ثالثا: اسباب اختيار الموضوع**

يعود سبب اختيارنا للمضوع الى:

1. الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع المتعلقة بسعر الصرف و التنافسية.
2. يعتبر هذا الموضوع من مواضيع الساعة حيث يستقطب كافة المختصين في هذا المجال.
3. احساسنا بأهمية هذا الموضوع خاصة مع التحولات الاقتصادية.
4. حتى نتمكن بالاهتمام اكثر بالدراسات المتعلقة بواقع ومستقبل الدول العربية وسط العالم.

رابعا: الدراسات السابقة:

نظرا لما يكتسبه موضوع سعر الصرف وانعكاسه على القدرة التنافسية من أهمية بالغة، دفع الكثير من الباحثين للمساهمة في اثراء هذا الموضوع، ومن بين الدراسات السابقة التي تتعلق به او ببعض اجزائه الاساسية هي كما يلي:

دراسة: عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية وعلوم التسيير، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير، جامعة غرداية، 2010، حيث حاولت هذه الدراسة التطرق الى العلاقة بين تحرير اسعار الصرف وتحرير التجارة الخارجية.

دراسة: بودري شريف، تقلبات أسعار الصرف الدولار و الأورو وأثرها على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشلف، 2009، حيث توصلت هذه الدراسة إلى توضيح أثر تقلبات الدولار الأمريكي مقابل الأورو على الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد الجزائري بشكل خاص، وأثرها على رصيد الميزان التجاري بالنسبة للاقتصاد الجزائري نتيجة لتفاوت في استخدام عملتي الدولار والأورو في تسعير الصادرات والواردات.

دراسة: قنيش محمد، محاولة تقييم سعر الصرف للدينار الجزائري في ظل التعديل الهيكلي للاقتصاد الوطني، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2004،

حيث حاولت هذه الدراسة تقييم التقلبات في سعر صرف الدينار على التوازنات الاقتصادية الكلية في إطار تبني الجزائر برامج التعديل الهيكلي، وتوصلت هذه الدراسة في الأخير إلى أن التقلبات الزائدة في معدلات الصرف الحقيقية سيؤدي إلى حدوث تكاليف كبيرة.

خامسا: أهداف الدراسة

الهدف من وراء اجراء هذه الدراسة هو الوقوف على انعكاسات سعر الصرف على القدرة التنافسية بين الدول العربية مع تقديم مفاهيم مختلفة حول سعر الصرف والتنافسية.

تاتي هذه الدراسة كمساهمة علمية في أحد أهم المواضيع على مستوى الاقتصاد الكلي الدولي.

سادسا: حدود الدراسة

ان دراسة اي موضوع يتطلب تحديد وتبرير مجال وحدود الدراسة، وعلية فان الاطار الزمني لهذه الدراسة يمتد من سنة 2010 الى سنة 2017، أما الاطار المكاني فهو دراسة حالة (الجزائر، تونس والمغرب)، أما الاطار الموضوعي فيقتصر على دراسة انعكاسات اسعار صرف العملة على القدرة التنافسسية، وقد تم الاعتماد في الدراسة على مختلف انواع المراجع كالكتب والبحوث والتقارير المتخصصة من المنظمات الدولية ذات العلاقة بموضوع البحث كصندوق النقد الدولي والمنتدى الاقتصادي الدولي.

سابعا: منهجية البحث

ثم من خلال دراسة موضوع البحث الاعتماد على مجموعة من المناهج، وهي:

المنهج الوصفي: وهو عرض للجانب النظري، وذلك من خلال التطرق الى الادبيات النظرية المتعلقة بسعر الصرف وكذا التنافسية.

المنهج التحليلي والاحصائي: وذلك بتحليل الجداول والاحصائيات للتطورات الخاصة بسعر الصرف والتنافسية، ويظهر هذا المنهج بوضوح في الفصل الثاني، وذلك من خلال الدراسة التحليلية المعتدة في هذه الدراسة، وذلك بهدف الوصول لحل المشكلة محل الدراسة.

اما الادوات المستخدمة في هذا البحث فقد تطلب التحليل باستخدام تقارير واحصائيات صندوق النقد العربي والدولي و البنك العالمي.

ثامنا: صعوبات البحث

من الصعوبات التي واجهتنا في انجاز هذه الدراسة نذكر:

صعوبة جمع الاحصائيات في بعض المؤشرات خلال بعض السنوات محل الدراسة.

تشعب الموضوع واختلاف وجهات النظر.

قلة المراجع التي تبعث في العلاقة بين سعر الصرف وتنافسية الاقتصاد كعنوان مباشر.

تاسعا: تقسيمات الدراسة

للإجابة على الاشكالية المطروحة، واختبار الفرضيات موضوع الدراسة، تم تناول الموضوع في فصلين ينفرد كل فصل بتمهيد وخلاصة إضافة إلى المقدمة والخاتمة العامة حيث:

يتناول الفصل الأول الإطار النظري لسعر الصرف والتنافسية، ويحتوي على مبحثين، تطرق المبحث الأول إلى ماهية سعر الصرف من خلال الإلمام بالمفاهيم والتعاريف الخاصة بسعر الصرف واشكاله ومختلف أنواعه، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة عليه.

أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد تم التطرق إلى القدرة التنافسية من خلال تحديد مفاهيمها وتعاريفها وأنواعها ومحدداتها وأهم مؤشراتها.

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة أثر سعر الصرف على تنافسية الاقتصاد حالة (الجزائر، تونس، والمغرب)، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، إذ تم التطرق في المبحث الأول إلى التركيبة الاقتصادية للدول محل الدراسة.

أما المبحث الثاني فقد تناول المؤشرات الجزئية الخاصة بتنافسية الاقتصاد بالنسبة لدول المغرب العربي من خلال التطرق لتحليل تطور سعر صرف هذه الدول والاستثمار ووضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2010-2017.

أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة المؤشرات الكلية للتنافسية بالنسبة لدول المغرب العربي من خلال التطرق لترتيب الدول محل الدراسة وفق الترتيب العالمي للتنافسية ووفق مؤشر الابتكار العالمي بالإضافة الى التطرق الى العلاقة بين سعر الصرف وتنافسية.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والقدرة التنافسية

تمهيد

سعر الصرف يعتبر المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات، إذ تعد أسعار الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي فاستيراد السلع من إحدى البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي في السوق الوطني، مما يؤثر على القدرة التنافسية للدول، ويتم اعتماد سياسات سعر الصرف بما يتوافق مع حالة الاقتصاد الوطني وما يراعي القدرة التنافسية باعتبارها مؤشر قوي لقوة الاقتصاد.

ويأتي هذا الفصل من الموضوع ليغطي الجانب النظري للدراسة وذلك من خلال دراسة الإطار النظري لكل من سعر الصرف والقدرة التنافسية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف

المطلب الأول: تعريفه وخصائصه أشكاله

المطلب الثاني: أنظمة الصرف

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

المطلب الرابع: سوق الصرف

المبحث الثاني: عموميات حول القدرة التنافسية

المطلب الأول: تعريف القدرة التنافسية

المطلب الثاني: أنواع ومحددات القدرة التنافسية

المطلب الثالث: مؤشرات القدرة التنافسية

المطلب الرابع: العلاقة بين اختلال سعر الصرف والتنافسية

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف والقدرة التنافسية

كل دولة لها عملتها الخاصة بها التي تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العمولات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الدولة مع شركات تعمل خارجها، إذ تحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية. وفي الواقع ليست الشركات التي تقوم بالتجارة مع الخارج هي فقط التي تحتاج إلى العملات الدولية بل كل شخص ينتقل إلى خارج البلد الذي يقيم فيه يحتاج إلى عملة الدولة التي يود الذهاب إليها حين إذ يجد نفسه مضطرا للقيام بتصريف عملة وطنه بالعملة الأجنبية.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وخصائصه.

سنتناول دراسة سعر الصرف من خلال التطرق إلى تعريفه وتبيان خصائصه.

الفرع الأول: تعريف سعر الصرف

هناك عدة تعاريف لسعر الصرف حيث أنه يعرف على أنه:[1]

- سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها.
- عبارة عن قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية، ويتم تحديده في سوق الصرف الأجنبية.
- عدد من وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية.
- نسبة التبادل بين وحدة النقدية الأجنبية ووحدة النقد الوطنية وبمعنى أدق سعر الصرف هو السعر الذي يتم به شراء أو بيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى.

من خلال ما سبق يمكن القول أن سعر الصرف عبارة عن وسيلة لربط بين الاقتصاديات من أجل إجراء مختلف العمليات فهو سعر عملة بدلالة عملة أخرى. ويعتبر أيضا أداة لتسوية كافة المعاملات الخارجية ومتضمنة أساسا في التجارة الدولية حيث تستخدمه الدول في سياسة الاقتصادية لتحقيق الأهداف مختلفة فمثلا يتم التعبير عن سعر صرف الدينار الجزائري إزاء الدولار بسعر73 دينار تساوي1 دولار أي أن الدولار يتم تحويله 73 دينار جزائري فهو يمثل أيضا عدد الوحدات التي تدفع للحصول على وحدة وطنية فيمكن القول أن سعر الصرف للدينار الجزائري هو1 دينار جزائري يساوي 0.0137 دولار.

الفرع الثاني: أشكال سعر الصرف

عادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من أسعار الصرف نذكر منها: [2]

1. **سعر الصرف الاسمي (الجاري):** يعرف سعر الصرف الثنائي بأنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويؤدي التعامل بين عنصري العرض والطلب في أسواق الصرف الأجنبي إلى وضع أسعار صرف أسمية يتم على أساسها تبادل العملات، وسعر الصرف الاسمي لا يأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية من سلع وخدمات بين البلدين. وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي معمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو سعر صرف معمول به في الأسواق الموازية (السوداء).

---

[1] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص244.

[2] حميدات محمود، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص76.

2. **سعر الصرف الحقيقي:** يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع0 المحلية أو العكس، ويعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشر جيد لقياس القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، ويعكس الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي ارتفاع في القدرة التنافسية المحلية، ومن ناحية أخرى فإن الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يعكس تدهورا في القدرة التنافسية الدولية للدولة، فإذا كان مستوى الأسعار العام في بلد ما هو (p) وفي البلد الأجنبي ('P) وكان (E) هو سعر الصرف الاسمي فإن سعر الصرف الحقيقي (Er) يعرف كالتالي:

$$Er = EP' / P$$

حيث يعكس (E) الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.

3. **سعر الصرف الفعلي (الفعال):** يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة مجموعة أو لسلة من العملات الأخرى، ويستعمل في حساب سعر الصرف الفعلي مؤشرات مختلفة مثل مؤشر لاسبيرز للأرقام القياسية.

4. **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر صرف اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية . وبمعنى آخر فسعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر الصرف الفعلي الاسمي معادلا بالفرق المرجح للأسعار الأجنبية.

وحسب تعريفات صندوق النقد الدولي فإن كلمة فعلي (Effective) هي نفسها كلمة متعدد (Multilatéral) لكن حسب تعريفات بعض الكتاب الآخرين فإن كلمة فعلي لا تعني متعدد وإنما تعني الأخذ بالاعتبار الضرائب والإعلانات في البلدان المعنية عند حساب سعر الصرف المتعدد، وذلك كون هذه الأشياء تؤثر في المنافسة الدولية. وبما أن المعاملات المختلفة تخضع لضرائب أو تدابير أخرى مختلفة، فمن الواضح أنه لا يوجد سعر صرف فعلي واحد، إنما هناك سعر صرف فعلي للصادرات وآخر للواردات: [1]

أ. **سعر الصرف الفعلي للصادرات:** هو عدد وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما تبلغ قيمته دولارا واحدا من الصادرات (باعتبار أن الصادرات تحصل بالدولار)، بشرط أن تؤخذ بعين الاعتبار رسوم التصدير والإعانات المالية والرسوم الإضافية والإعانات الخاصة بعوامل الإنتاج متضمنة في الصادرات وغير ذلك من التدابير المالية والضريبية التي تؤثر في سعر الصادرات.

ب. **سعر الصرف الفعلي للواردات:** هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته دولار واحدا من الواردات، على أن تؤخذ في الاعتبار التعريفات الجمركية والرسوم الإضافية والفائدة على ودائع الاستيراد وغيرها من التدابير التي تؤثر في سعر الواردات.

5. **أسعار الصرف المتقاطعة:** يمكن تعريف السعر المتقاطع بأنه سعر عملة مقابل عملة أخرى من خلال علاقة كل من هاتين العمليتين بعملة ثالثة مشتركة، فإذا عرفنا سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار، وسعر الجنيه الإسترليني مقابل الدولار فإنه

[1] باهي أشرف، **اثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف دراسة حالة الجزائر للفترة 2000_2015**، مذكرة ماستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة تبسة، 2016، ص4.

من الممكن معرفة سعر الدينار مقابل الجنيه الإسترليني أي سعر تقاطع الدينار مقابل الجنيه، وكذلك يمكن معرفة سعر تقاطع الجنيه مقابل الدينار .

6. **سعر الصرف التوازني:** هو السعر الذي يمثل توازن مستدام لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي.

الفرع الثالث خصائص سعر الصرف:

هناك ثلاث خصائص لسعر الصرف ندرجها كما يلي:[1]

1. **التحكيم أو الموازنة (arbitrage):** هناك من يطلق عليها مصطلح المراجحة حيث تهدف عملياتها إلى تحقيق الربح عن طريق الاستفادة من فروق الأسعار الخاصة بعملية معينة في سوق أو أكثر في وقت واحد، وذلك عن طريق شراء العملة في السوق التي يكون فيها السعر منخفضا وبيعها في السوق الذي يكون فيه السعر مرتفعا وفي واقع الأمر هناك عدة أنواع للتحكيم فيما يتعلق بتبادل العملات ويمكن اختصار هذه الأنواع كما يلي:

أ. **عمليات التحكيم المباشر:** هي العمليات التي تتولد كنتيجة للمقارنة بين سعر عملة معينة بدلالة عملة أخرى في مركزين ماليين مختلفين.

ب- عمليات التحكيم غير المباشر: هذا النوع من الترجيح يظهر بتواجد ثلاث عملات، حيث لا تكون إحدى هذه العملات مسعرة مباشرة بدلالة إحدى العملتين الأخرتين لكنها مسعرة بدلالة عملة ثالثة كما سيوضح المثال التالي: (بافتراض وجود ثلاث عملات هي الدولار والجنيه الإسترليني والين الياباني ويتم التعامل بها في كل من نيويورك ولندن وطوكيو مع افتراض أسعار الصرف السائدة في المراكز المالية الثلاث هي:

1 جنيه إسترليني = 2 دولار أمريكي = 250 ين ياباني، 1 دولار أمريكي = 130 ين ياباني.

فعملية المراجحة تكون كالتالي:

بيع جنيه إسترليني بمقدار دولارين ثم يبادل بالين فنحصل على260 ين، وأخيرا شراء جنيه إسترليني بمقدار 250 ين وعلى ذلك فيكون الربح 10 ين.

ب. **عملية التحكيم على معدلات الفائدة:** ينشأ هذا النوع من التحكيم عندما يكون هناك فرق في معدلات الفائدة على عملة معينة في مركزين ماليين مختلفين.

2. **المضاربة (spéculation):** يقصد بها التعاقد على شراء عملة أجنبية بسعر معين وبيعها في موعد آجل بسعر أعلى بناءا على التوقعات، وبالتالي فإنه من المحتمل أن يتعرض المضارب إلى الخسارة الناشئة عن الفرق في سعر صرف تلك العملة بين فترتين متباعدتين. المضارب يكون مقبلا وباحثا عن مخاطر الصرف الأجنبي على أمل الحصول على الربح متخذا لنفسه الموقع المكشوف (poste libre) بالنسبة للعملة التي يضارب عليها، ويطلق عادة على المضارب الذي يتوقع ارتفاع قيمة العملة المعنية بالمضارب على الصعود (taureau)، أما المضارب الذي يتوقع انخفاض قيمة العملة بالمضارب على الهبوط (ours) والمضاربون هم عادة الأفراد، الشركات ذات الثروات الكبيرة والبنوك.

3. **التغطية (couverture):** التغطية تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجل وذلك لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات في سعر الصرف، وهي عملية تأمين ضد ما يتوقعه المتعامل من انخفاض في قيمة العملات الأجنبية عن القيام بعمليات صرف آجلة، أو بمعنى آخر هي تجنب الخسارة في سعر الصرف أي الخسارة الناشئة على تقلبات سعر الصرف،

[1] عبد المجدي قدي، **المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 103

وهو ما يطلق عليها أحيانا بتغطية الوضع المفتوح للمتعامل في أسواق الصرف الأجنبية في عالم مليئ بعدم التأكد في أسواق الصرف الأجنبي، مقدرة التجار والمستثمرين على التغطية تسهل بشدة التدفق الدولي للتجارة والاستثمارات بدون التغطية ستكون هناك تدفقات رؤوس أموال أصغر، تجارة وتخصص في الإنتاج أقل.

المطلب الثاني :أنظمة سعر الصرف

هو النظام الذي تعتمده الدول في تحديدها لمعدلات صرف عملتها، وهذه الأخيرة هي محط اهتمام كبير من قبل السلطات العمومية الوطنية لأنه وسيلة مهمة للاستقرار على المستوى الاقتصاد الكلي، والسؤال الذي يطرح هنا هو أي نظام صرف يتم اختياره؟ هذا النظام يحدد بوجود أو عدم وجود نظام مؤسساتي بين دولتين أو أكثر من أجل تنظيم تغير أسعار الصرف بواسطة مجموعة من القواعد والقوانين، كما أن اختيار نظام معين يتحدد حسب خصائص الاقتصاد الوطني وتطور المحيط الاقتصادي والمالي العالمي، ومن هنا يمكن أن يتخذ النظام النقدي لأية دولة أحد الأشكال التالية :[1]

الفرع الأول: نظام الصرف الثابت (FIXE): يمكن تعريفه على أنه النظام الذي يتم فيه ربط عملة وطنية ما بعملة صعبة أخرى أو جملة عملات صعبة بمعدل صرف ثابت (كالدولار، اليورو، الين...)، إذ يرجع اختيار تلك العملة الصعبة إلى طبيعة العلاقات التجارية بين الدولتين. ويتميز هذا النظام بالخصائص التالية:

- السلطات النقدية هي التي تحدد معدل الصرف الثابت لتحويل العملة الوطنية إلى عملات صعبة أجنبية، يكون تحديد هذا المعدل بصفة دقيقة أو تقريبية لا تتعدى هامش تعويم مقدر باتفاقية نقدية (مثلا $\pm 1\%$).
- إذا تغيرت قيمة العملة فوق هذه الحدود المسموح بها فإن البنك المركزي عليه أن يتدخل مباشرة في سوق الصرف ببيع أو شراء عملته من أجل توقيف ارتفاع قيمتها أو انخفاضها، كما يمكنه أن يتدخل بطريقة غير مباشرة بواسطة سعر الفائدة فيما يخص رؤوس الأموال الأجنبية.
- في حالة عدم قدرة السلطات النقدية أو عدم رغبتها في الدفاع عن المقابل الثابت لعملتها الوطنية عليها تعديل هذه القيمة بإجراء تخفيض أو رفع قيمة العملة الوطنية مقابل العملة الصعبة المرتبطة بها أي العملة المرجع.

ومن إيجابيات هذا النظام أنه يسمح بـــ:

- التحكم الجيد في المبادلات الدولية فمعدل الصرف الثابت بهامش ذا تغير محدود، يؤدي إلى معرفة الإيرادات الحقيقية للصادرات وحساب تكاليف الواردات؛
- التحكم الجيد في المتغيرات الأساسية للاقتصاد فإرادة السلطات النقدية في حماية نظام الصرف الثابت تتيح للدول فرصة تسيير جيد لهذه المتغيرات (الأسعار، العجز في الميزانية...).

أما عن سلبيات هذا النظام فتتمحور حول:

- من أجل أن تكون فعالة يجب أن تكون تدخلات البنك المركزي قوية وفعالة للوصول إلى تحقيق معدل الصرف المرغوب فيه، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية رؤوس الأموال الخاصة المطروحة في سوق الصرف، كما يجب عليه أيضا امتلاك احتياطات صرف هامة مما يكون كتلة من السيولة غير مستعملة في التجارة الخارجية؛
- السياسة النقدية تكون غير فعالة ولا يمكن استعمالها من طرف السلطات النقدية كأداة للتحكم، هذه السياسة تتأثر بسياسة الدولة التي ترتبط بها العملة الوطنية، فإذا قامت هذه الأخيرة برفع معدلات الفائدة سوف يؤدي ذلك إلى

[1] ميرندا زغلول رزق، **التجارة الدولية**، جامعة الزقازيق، مصر،2010، ص 139-155

هروب رؤوس الأموال وبالتالي يفرض على البنك المركزي التدخل في سوق الصرف لإعادة التوازن من جديد، هذا ما يهدد الكتلة النقدية لتلك الدولة وبالتالي انخفاض النشاط الاقتصادي ومنه فان نظام الصرف الثابت يؤدي إلى عدم وجود استقلالية في السياسة النقدية لأي دولة مفتوحة على رؤوس الأموال.

- أخذ معدل الصرف في مستويات غير متجانسة مع المتغيرات الأساسية للاقتصاد فأي تأخير لإجراء التعديلات اللازمة لمعدلات الصرف تخلق منافسة غير متكافئة، ففي حالة التقدير بقيمة المؤسسات المصدرة سوف تتعرض لخسائر مما يؤدي إلى حدوث عجز خارجي للدول المعنية، ويكون التأخر خطورة أكبر في حالة عدم الاستقرار السياسي.
- في نظام معدل الصرف الثابت، المضاربة عمليا هي بدون أي خطر إذا كان أي تغير في القيمة ممكن احتماله، فهجمات المضاربة ضد العملات القابلة للتخفيض تؤدي إلى عدم استقرار سوق الصرف، فالمضارب الذي يهاجم العملة هو في وضعية مريحة إذا كانت هذه التعديلات يمكن معرفتها مسبقا و بالتالي يحقق أرباحا مهمة، أما إذا قاومت هذه العملة و لم تقبل هذا التعديل فلا يتحمل إلا تكلفة الصفقة فقط.

الفرع الثاني: نظام الصرف العائم أو المرن (flottant ou flexible) [1]كان يعتقد أن هذا النظام لا يحمل أية سلبية فقد جاء فقد جاء ليصحح سلبيات النظام السابق، فهو يدع تقييم العملة تبعا للعرض والطلب، ومنه احتوى هذا النظام سلبية كبيرة تتمثل في عدم استقرار معدلات الصرف، فحاليا أكبر العملات كالدولار واليورو غير مرتبطة فيما بينها بأية اتفاقية، فآخر نظام ذو معدل صرف ثابت اعتمدته هذه الدول تلاشى مباشرة بعد إنشاء عملة اليورو الأوروبية. و يتميز هذا النظام بالخصائص التالية:

- التعويم الحر التام هو الذي تكون فيه معدلات الصرف تحدد فقط وفق قانون العرض والطلب من قبل المتعاملين الاقتصاديين الخواص، أي لا يوجد أي تدخل للبنك المركزي؛
- التعويم غير التام أو المسير لا يوجد تدخل إجباري للبنك المركزي في سوق الصرف ولكن يمكنه التدخل في بعض الأحيان بصفة مدققة لتنظيم معدلات الصرف للعملة من خلال سحب أو حقن العملات الصعبة المعنية، كما أن هذه التدخلات يمكن أن تكون بصفة انفرادية أو نتيجة اتفاقيات مع بنوك مركزية أخرى.

ومن إيجابيات هذا النظام:

- البنوك المركزية ليست مدعوة إلى تكوين احتياطات صرف لأن تدخلاتها في سوق الصرف غير إجبارية؛
- أخطاء التقدير لتدهور قيمة العملة أو تحسينها من قبل المضاربين قد يسبب لهم خسائر هامة؛
- السياسات النقدية للدول هي أكثر استقلالية لأن استقرار معدلات الصرف ليس معيقا أثناء إعدادها؛
- تغيرات أسعار الصرف تؤدي إلى توازن ميزان المدفوعات بصفة أكثر أوتوماتكية ، ففي حالة العجز يزداد الطلب على العملات الصعبة مما يؤدي إلى انخفاض العملة الوطنية وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية الموجهة للتصدير والسلع الأجنبية تصبح أغلى بالنسبة للأسواق المحلية، والتعديل يكون بصفة معاكسة في حالة وجود فائض.

أما عن سلبيات هذا النظام:

- معدلات الصرف يمكن أن تسجل تغيرات كبيرة مما يؤدي إلى تضخم سلبي على التجارة الخارجية والاستثمارات، كما أن معدلات الصرف غير ممكن التنبؤ بها مسبقا مما يؤدي إلى خطر الصرف؛

[1] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الفتح، الإسكندرية، مصر،2008، ص 84.

- عدم التأكد من التكلفة الملحقة بالعمليات الخاصة بتغطية خطر الصرف مما ينجر عنه ارتفاع في الأسعار وتدعيم للتضخم.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة في سعر العملة إلى عوامل فنية وعوامل اقتصادية: [1]

الفرع الأول: العوامل الفنية

من العوامل الفنية التي تؤثر على سعر العملة نذكر:

1. **ظروف السوق:** إن المعلومات التي تصل إلى السوق بشأن أسعار العملات والحالة الاقتصادية والإشاعات والتقارير والتصريحات الرسمية تؤثر على أسعار العملات كما أن تجاوب السوق لمعلومة معينة يختلف عن تجاوب سوق العملات معلومة أخرى فالمعلومات السيئة تؤثر في السوق بشكل أسرع من المعلومات الجيدة. كما أن تجاوب المتعاملين في السوق مع نفس المعلومة قد لا يكون متناغما أو متناسقا فكل متعامل يحلل المعلومة من زاوية معينة ويتجاوب معها بطريقة تختلف عن متعامل آخر.

2. **خبرة المتعاملين وأوضاعهم:** إن أسعار العملات الأجنبية تتأثر بالكميات المطلوبة والمعروضة من هذه العملات وتعكس خبرة المتعاملين في سوق العملات الأجنبية اتجاه حركة الأسعار كما أن القدرة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم تؤثر على اتجاه أسعار العملة.

3. **الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة:** إن سعر صرف العملة يتحدد نتيجة لقوى السوق أي قوى العرض والطلب وبالتالي فإن الكميات المتعامل بها سواء كانت معروضة أو مطلوبة تؤثر على أسعار صرف العملات.

4. **مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التنويع في العمليات:** كلما زادت الكميات المطلوبة من عملة معينة يزيد سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة وكلما كانت حاجة المتعاملين من عملة معينة أكبر فإن سعرها يميل إلى ارتفاع حتى لو كانت الكميات المعروضة تساوي الكميات المطلوبة ويعتمد ذلك على الأسلوب التفاوض من الجهة العارضة للأسعار.

5. **التغيرات في الأسعار المالية والأسواق الأخرى غير سوق العملات:** إن ارتفاع المردود الذي يجنيه المستثمرين في السوق النقدي من عملة معينة يؤدي إلى زيادة أسعار صرف هذه العملات نتيجة زيادة الطلب عليها كما أن ارتفاع الأسهم يؤدي إلى زيادة الأرباح الرأسمالية لهذه الأسهم وبالتالي زيادة الطلب على العملات لشراء هذه الأسهم ويؤدي إلى ارتفاع أسعار صرفها.

الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية

وتشمل هذه العوامل: [2]

1. **تغيرات الأسعار النسبية:** يؤدي انخفاض الأسعار في دول ما إلى انخفاض الأسعار النسبية في دول أخرى فإذا انخفضت الأسعار في أحد البلدان، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة صادرات ذلك البلد ومن ثم يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة البلد.

---

[1] علي سعد محمود داود، **الإدارة المالية الدولية**، دار التعليم الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 263

[2] علي سعد محمود داود، **مرجع سابق**، ص 263

2. تغير الصادرات والواردات (الميزان التجاري): يتأثر سعر الصرف العملة النقدية بالصادرات والواردات فإذا كانت صادرات دولة ما أكبر من وارداتها فإنه يعني ذلك أن طلب عملة هذه الدولة من قبل دولة أخرى سيكون أكبر من طلب هذه الدولة على العملات النقدية الأخرى، والعكس يكون صحيحا ونتيجة لذلك فإن قيمة عملة الدولة المصدرة والمستوردة تتأثر بالارتفاع والانخفاض من خلال حجم صادراتها قياسا بوارداتها.

3. حركة رؤوس الأموال: تؤثر رؤوس الأموال في قيمة عملة دولة ما مقابل العملات الأخرى، إذا ترتفع قيمة عملة الدولة المستوردة لرأس المال وتنخفض قيمة العملة بالنسبة للدولة المصدرة لرأس المال وبناء على ذلك فإن تغيير حركة رؤوس الأموال يؤدي إلى تغيير صرف العملات النقدية.

4. أسعار الفائدة: إن حركة رؤوس الأموال الدولية وانتقالها ما بين الاقتصاد الدولي إنما تتحرك بحثا عن فائدة في البلد الذي يرتفع فيه أسعار الفائدة الحقيقية عن بقية الدول ذلك الوضع سوق يشجع رؤوس الأموال على الانتقال إليه مما يعني زيادة عرض العملة الأجنبية في الدخل وبالتالي تدهور سعر صرفها.

5. ميزان المدفوعات: يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف وذلك لكونه حلقة وصل تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي. ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز، وبالمقابل انخفاض طلب على عملته المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد، وبالعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات.

6. الموازنة العامة: تلعب الموازنة العامة لدولة ما دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف، فإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليل حجم الإنفاق العام الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط في معدلات التضخم مما يؤدي بنتيجة إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية.

المطلب الرابع: أسواق الصرف

1.مفهوم سوق الصرف[1]

أسواق الصرف هي التي تنفذ فيها عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية ولا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق فهي تنتشر عالميا وأهم هذه الاسواق: لندن، باريس، فرانكفورت، سويسرا، نيويورك، شيكاغو، سان فرانسيسكو، لوس أنجلس، طوكيو، هونغ كونغ، سنغافورة، نيودلهي... فهذه الأسواق وكأنها تعمل بطريقة مستمرة 24 ساعة في اليوم.

هذه الأسواق ترتبط مع بعضها عن طريق شبكة الهاتف وشاشات فيديو وأقمار صناعية، وتكون على اتصال دائم مع بعضها البعض، ومن ثم تكون سوق دولية واحدة للصرف الأجنبي، والذي يعتبر من أكثر الأسواق اتحادا وسعة في العالم. ويتحدد سعر السوق للصرف الأجنبي مثل بقية الأسواق الأخرى بالتقاء العرض والطلب على الصرف الأجنبي.

تعتمد سوق الصرف في تعاملاتها على عدد محدود من العملات الرئيسية القابلة للتحويل بحرية تامة وفي مقدمتها الدولار الأمريكي واليورو والين ويتم تقسيم العملات من حيث درجة مساهمتها في عمليات الصرف إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي:

1- العملات الحرة: تتمثل في العملات التي يتم شراءها وبيعها بحرية تامة في سوق البنوك .

[1] أ.جبوري محمد، محاضرة في مقياس المالية الدولية 2، جامعة طاهر مولاي سعيدة، ص1

2- العملات شبه الحرة: وهي عملات التي لا يتم تداولها إلا من خلال البنوك المركزية وبأسعار خاصة لا يدخل الطلب والعرض فيها ويندرج في هذا النوع الكثير من عملات الدول الناشئة وبعض الدول النامية.

3- العملات غير الحرة: وهي العملات التي لا يتم التعامل بها خارج حدودها وغالبا ما يتم تبادلها مع العملات الأجنبية بصفة غير رسمية في الأسواق الموازية وهي عملات الكثير من الدول النامية كما يتم تسميتها بالعملات غير قابلة للتحويل.

2. المتدخلون في السوق: يتم التعامل في سوق الصرف من قبل مؤسسات مالية ومجموعة من المتعاملين الاقتصاديين ويأتي في مقدمة هؤلاء المتعاملون: البنوك التجارية، البنوك المركزية، سماسرة الصرف، الشركات الكبرى بالإضافة إلى رجال الأعمال والمستثمرون الخواص ولكل طرف دوافعه الخاصة للتعامل في سوق الصرف.[1]

1- البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية كبيرة الحجم من أهم المتعاملين في سوق الصرف فالجانب الأكبر من الحجم الكلي للعمليات المتداولة تتم بواسطة البنوك وهي تتدخل في سوق الصرف من أجل إدارة أصولها وخصومها من العملات الأجنبية، كما أنها تقوم بتنفيذ مختلف عمليات الصرف نيابة عن عملائها، فأعوان الصرف العاملون في البنوك التجارية يجمعون أوامر الزبائن ومهمتهم هي معالجة الأوامر قصد تمكنهم من الحصول على أفضل الأسعار وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم. فهم يعرضون سعرين هما سعر شراء العملة (Bid) وسعر بيع العملة (Offer)، سعر شراء العملة يكون دائما أقل من سعر بيع العملة ويمثل السعر الذي يكون الصيرفي مستعدا لشراء العملة به، أما سعر بيع العملة offer. يمثل السعر الذي يكون الصيرفي مستعدا لبيع العملة به للعملاء وإن الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء يمثل الهامش Spread والذي يحسب بالنسب أو النقاط 0.01 %. قيمة هذا الهامش يتوقف على العديد من المحددات أهمها: سيولة سوق العملة المعنية (كلما كان سوق العملة سائلا أكثر كلما يضيق الهامش)، تطاير سعر الصرف Volatilité، طرف المعاملة (الحجم) . هذا الهامش يمثل تغطية المصاريف المعاملة وجزاء للخطر.

مثال: يصدر أحد البنوك سعر شراء (Bid) وبيع اليورو (Offer) مقابل الدولار الأمريكي على النحو التالي:

Bid : 1,24365 Offer : 1,24405

يعرض البنك المصدر لهذا السعر شراء اليورو (التسعير المباشر) مقابل الدولار الأمريكي (بيع الدولار مقابل اليورو) على سعر 1.24365 دولار أمريكي لكل اليورو، كما يعرض أيضا بيع اليورو مقابل الدولار الأمريكي (شراء الدولار الأمريكي مقابل اليورو) على سعر 1.24405 دولار أمريكي لكل يورو. وبما أن سعر الشراء يكون أقل من سعر البيع، فإن الانتقال من التسعير المباشر إلى التسعير غير المباشر، فإنه يتطلب لحساب سعر الشراء الجديد أخذ مقلوب سعر البيع ومقلوب سعر الشراء لإيجاد سعر البيع الجديد.

[1] أ.جبوري محمد، مرجع سابق، ص2

التسعير المباشرة:

Spread=0.0004

(نقاط 04)

H سعر الصرف الفوري	1يورو EUR	
	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار USD	1.24365	1.24405

الانتقال الى تسعير غير مباشرة:

Spread= 0.00028

(نقاط 2.8)

H سعر الصرف الفوري	1 دولار USD	
	سعر الشراء	سعر البيع
أورو EUR	1/1.24405=0.8038	1/1.24365=0.80408

2- البنوك المركزية[1]

يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف للقيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية هذا من جهة محاولا تحريك تطورات أسعار الصرف وذلك للحفاظ على استقرار معدلات الصرف لضمان الاستقرار الاقتصادي، فهو مسئول على تنفيذ السياسات النقدية المرسومة والحفاظ على العرض النقدي في مستوى يتسق مع حاجة الاقتصاد. و من جهة أخرى يتولى القيام بالعمليات المصرفية العادية لحساب الحكومة وما تتطلب من شراء وبيع مختلف العملات. (تكون درجة تدخل البنك المركزي حسب نظام سعر الصرف المتبني في البلد).

3-السماسرة[2]

يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشطون يقومون بتجميع وتنفيذ أوامر الشراء أو البيع للعملات لصالح عملائهم (مختلف المؤسسات وحتى البنوك في كثير من الأحيان)، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء، ويكون السماسرة دائما في موضع جيد لاتصالهم بعدد كبير من المتعاملين فهم يعملون على مستوى دولي

[1] أ.جبوري محمد، مرجع سابق، ص3

[2] أ. جبوري محمد، مرجع سابق، ص4

ولديهم فروع في عدة مراكز مالية فهم الأكثر علما بالأسعار ويتقاضى السماسرة عملات على تقديم خدماتهم وهي عمولات بسيطة بالنسبة لمبالغ الصفقات، لكن بالنظر إلى عدد وكمية الصفقات التي يقومون بها يوميا نجد أن هذه العمولات تصبح هامة، والسماسرة لهم دور كبير في أسواق الصرف فهم يقومون بخلق سيولة السوق ويعملون عل تحريكه. أغلب دور الوساطة تتمركز بشكل كبير في أسواق لندن ونيويورك، كما أن حوالي نصف حجم التعاملات الجارية في مختلف أسواق المصارف العالمية تنفذها هذه المراكز.

4- متدخلون آخرون

وهم المستوردين والمصدرين، السياح، والمستثمرون الذين يبادلون العملات المحلية بالعملات الأجنبية وذلك لتسوية معاملاتهم الدولية إضافة إلى التجار والمضاربين الأفراد ومدراء الاستثمار الذين يتاجرون بحثا عن أرباح قصيرة الأجل، ويكون تدخلهم بشكل غير مباشر في السوق، غير أنه قد أصبح مسموحا لبعض المؤسسات الكبيرة والعملاقة التعامل مباشرة في سوق الصرف من خلال إنشاء غرف خاصة بها، تتعامل في الصرف شأنها في ذلك شأن البنوك مثل المؤسسة المالية البريطانية للبترول.

المبحث الأول: ماهية القدرة التنافسية

تكمن أهمية القدرة التنافسية في أنها تساعد على القضاء على إحدى أهم العقبات التي تواجه تحسين الكفاءة والإنتاجية، ألا وهي عقبة ضيق السوق المحلي، كما أن توفير البيئة التنافسية يعتبر وسيلة فعالة لضمان الكفاءة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة، بالإضافة إلى أن القدرة التنافسية تعكس الصفات الهيكلية الأساسية لكل اقتصاد وطني.

المطلب الأول: تعريف القدرة التنافسية

نظرا لحداثة المصطلح فانه لا يوجد إجماع على تعريفه لذلك تعددت التعاريف واختلفت، فمفهوم تنافسية القطاع يختلف عن تنافسية المؤسسة وأيضا مفهوم تنافسية الدولة، وما سيتم عرضه من خلال التعاريف هو تنافسية الدول وذلك حسب مجال الدراسة.

- يعرفها المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية على أنها " قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل".[1]
- عرفها المجلس الأوروبي في اجتماعه برشلونة سنة 2000 على أنها "القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عالي وتماسك اجتماعي وهي تغطي مجال واسع وتخص كل السياسة الاقتصادية".[2]
- تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOCDE التنافسية على أنها القدرة على إنتاج السلع و الخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي"، كما يمكن تعريف التنافسية الدولية بأنها قدرة البلد على زيادة حصصها في الأسواق المحلية والدولية.[3]
- ويرى معهد التنافسية الدولية على أنها قدرة البلد على:[4]

---

[1] نوير طارق (world economic forum)، دور الحكومة الداعمة للتنافسية: حالة مصر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص5.

[2] Debonneuil michel et lionell, compétitivité , conseil d'analyse économique, paris, 2003, p13.

[3] نوير طارق، مرجع سابق، ص5.

[4] نوير طارق، مرجع سابق، ص6.

أن ينتج أكثر وأكفأ نسبيا، ويقصد بالكفاءة:

- **تكلفه أقل:** من خلال التحسينات في الإنتاجية واستعمال الموارد بما فيها التقنية و التنظيم.
- **ارتفاع الجودة:** وفقا لأفضل معلومات السوق وتقنيات الإنتاج.
- **الملاءة:** وهي الصلة مع الحاجيات العالمية وليس فقط المحلية في المكان والزمان ونظم التوريد، بالاستناد إلى معلومات حديثة عن السوق ومرونة كافية في التخزين والإنتاج والإدارة.
- 1- أن يبيع أكثر من السلع المصنعة والتحول نحو السلع عالية التصنيع والتقنية وبالتالي ذات قيمة مضافة عالية في السوقين المحلي والخارجي، وبالتالي يتحصل على عوائد أكثر متمثلة في دخل فردي أعلى وهو احد عناصر التنمية البشرية.
- 2- أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يوفره البلد من بيئة مناسبة وبما ترفعه الاستثمارات الأجنبية من المزايا التنافسية التي تضاف إلى الميزات التنافسية.

وقد توصل فريق المعهد إلى التعريف الموجز التالي:

- "تتعلق التنافسية الوطنية بالأداء الحالي و الكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى" ووضع لهذا التعريف مجال يتناول الأنشطة التصديرية ومنافسة الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر.
- تشترك أغلب التعاريف المستعرضة آنفا في نقاط مشتركة تتمثل في قدرة المؤسسات على النفاذ إلى الأسواق الخارجية بمنتجات عالية الجودة وبأقل التكاليف، وأن يظهر أثر ذلك في تحسين الناتج الداخلي الخام والذي بدوره يزيد في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، لذلك فإننا نحاول إعطاء تعريف للتنافسية يتلخص في أن التنافسية هي قدرة الحكومات على توفير ظروف ملائمة تستطيع من خلالها المؤسسات العاملة في إقليمها النفاذ بمنتجاتها إلى الأسواق الخارجية، بغية زيادة النمو ومعدل الناتج الداخلي الخام.

المطلب الثاني: أنواع ومحددات القدرة التنافسية

تكمن أهمية القدرة التنافسية في كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية الملائمة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها وتشجيع الإبداع والابتكار بما يؤدي إلى تحسين وتعزيز الإنتاجية والارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج ورفع مستوى الأداء وتحسين مستوى معيشة المستهلكين عن طريق تخفيض التكاليف والأسعار.

بالإضافة إلى أن التنافسية تساعد على القضاء على أهم العقبات التي تواجه تحسين الكفاءة والإنتاجية وهي مشكلة السوق المحلي، والتي تحول دون الاستفادة من وفرات الحجم الكبيرة وعليه فان توفير البيئة التنافسية تعتبر وسيلة فعالة لضمان الكفاءة الاقتصادية وتحسين النمو الاقتصادي والمستوى المعيشي.

الفرع الأول: أنواع القدرة التنافسية

وتميز العديد من الكتابات بين عدة أنواع من التنافسية هي:[1]

- 1- **تنافسية التكلفة أو السعر:** فالبلد ذو التكاليف الأرخص يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الأجنبية بصورة أفضل ويدخل هنا أثر سعر الصرف.

[1] وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية وقياسها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الرابع والعشرون، ديسمبر2003، السنة الثانية، ص5.

- **2- التنافسية غير السعرية:** إن حدود التنافسية معرفة بالعديد من العوامل غير التقنية وغير السعرية، فان بعض الكتاب يتكلمون عن المكونات غير السعرية في التنافسية.
- **3- التنافسية النوعية:** وتشمل بالإضافة إلى التقنية والملائمة عنصر الإبداع التكنولوجي، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة، والأكثر ملائمة للمستهلك وحيث المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير السلعة حتى وان كانت أعلى سعرا من نظيراتها في السوق.
- **4- التنافسية التقنية:** حيث تتنافس المشروعات من حيث النوعية من خلال صناعات عالية التقنية.

ويميز تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي WEF2000 التنافسية الظرفية أو الجارية ودليلها CCI، وتركز على مناخ الأعمال وعمليات المؤسسات واستراتيجيته، وتحتوي على عناصر مثل: التزويد، التكلفة، النوعية، والحصة من السوق...الخ، وبين التنافسية المستدامة ودليلها GCI، وتركز على الإبداع التكنولوجي ورأس المال البشري والفكري، وتحتوي على عناصر مثل التعليم ورأس المال البشري والإنتاجية، مؤسسات البحث والتطوير، الطاقة الإبداعية الوضع المؤسسي، وقوى السوق.

تدفع الأبعاد الأساسية في التنافسية إلى الاهتمام بجوانب عديدة منها:

1. **مستوى التحليل:** اعتبارا من مستوى المشروع أو المنتج إلى مستوى القطاع ثم مستوى البلد وحتى على مستوى الإقليم.
2. **الشمول:** هي تحقيق الهداف بأقل التكاليف، والفعالية والاختيار الصحيح للغايات.
3. **النسبية:** حيث إن التنافسية في جوهرها تعني مقارنة نسبية بين الاقتصاديات سواء كانت بلدانا أو مؤسسات أو أقسام في المؤسسة الواحدة، أو بين فترتين زمنيتين. وتنعكس هذه القضايا على المؤشرات المنتقاة أو المتغيرات وعلى تركيب أدلة التنافسية.

الفرع الثاني: محددات القدرة التنافسية[1]

ولقد حدد تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي تعريف القدرة التنافسية كما رأينا، يتمثل في قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق مكاسب سريعة ومستدامة في مستويات المعيشة، حيث تعكس القدرة التنافسية الصفات الهيكلية الأساسية لكل اقتصاد وطني، وقد اعتمد هادا التقرير نموذجا لقياس القدرة التنافسية للدول يستند إلى9 عوامل هيكلية أساسية تم تحديدها وبيان كيفية قياسها استنادا إلى العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية القياسية، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

- مدى انفتاح الاقتصاد على التجارة الخارجية؛
- الاستثمار الأجنبي؛
- دور الحكومة في النشاط الاقتصادي؛
- تطويل الأسواق المالية؛
- نوعية البنى التحتية؛
- نوعية التكنولوجيا؛
- نوعية الإدارة في قطاع الأعمال؛

[1] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، العدد1، الجزائر، 2002، ص6-8.

- مرونة سوق العمل؛
- نوعية المؤسسات القضائية والسياسية.

ولقد وضع مايكل بوتر صاحب نظرية الميزة التنافسية نموذجا لقياس التنافسية بالاستناد إلى الأسس الجزئية Micro وذلك على اعتبار إن التنافسية العالمية إلى الأسس الكليةMacro. وذلك على اعتبار أن التنافس يتم بين الدول، وانطلاقا من ذلك صنف بورتر العوامل المحددة للميزة التنافسية في نشاط معين بأربع مجموعات تتمثل في:[1]

- ظروف عوامل الإنتاج ومدى توفرها؛
- ظروف الطلب من حيث حجمه وأهميته وتأثيراته وأنماطه؛
- وضع الصناعات المرتبط والمساندة ومدى وجودها؛
- الوضع الاستراتيجي والتنافسي للمؤسسة من حيث وجود البيئة المعززة للقدرة التنافسية.

ويمكن تحديد القدرة التنافسية لنشاط معين من خلال دراسة هذه العوامل وطبيعة العلاقة فيما بينها وبالتالي تحديد نقاط الضعف والقوة في مقدرة هذا النشاط على المنافسة، وذلك لمعالجة نقاط الضعف والحفاظ على نقاط القوة وتعزيزها. وانطلاقا من أن مفهوم التنافسية يستخدم على مجال واسع ومعايير متفاوتة وغير محددة، فانه يمكن تعريف القدرة التنافسية بأنها تتمثل في قدرة الدولة على استخدام تدابير وإجراءات معينة تؤدي إلى تميزها عن منافسيها وتحقيق لنفسها التفوق والتميز عليهم.

وبالتالي فان القدرة التنافسية للمنتجات السلعية والخدمية محصلة لعوامل عديدة متداخلة ومتباينة في أنماطها وتأثيراتها ويمكن إيجاز ابرز محددات القدرة التنافسية للمنتجات السلعية و الخدمية فيما يلي:

- **دور الحكومة:** تلعب الحكومة دورا هاما في زيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات من خلال توفير خدمات البنية التحتية المساندة، وإتباع السياسات الاقتصادية والإجراءات الإدارية المعززة للقدرة التنافسية بالإضافة إلى وضوح وشفافية القوانين المنظمة للبيئة الاستثمارية.
- **تكاليف الإنتاج:** ويعتبر هدا العنصر من أهم محددات القدرة التنافسية لارتباطها بتحديد أسعار المنتجات، وترتبط القدرة التنافسية بعلاقة عكسية مع تكاليف الإنتاج، بمعنى أن القدرة التنافسية لمؤسسة معينة تزداد كلما تمكنت هذه الأخيرة من تخفيض تكاليف إنتاجها.
- **الجودة والنوعية:** تعزز القدرة التنافسية لمؤسسة معينة من خلال رفع وتحسين منتجاتها عن طريق الاهتمام بنوعية وجودة مدخلات الإنتاج ومستوى مهارات العاملين ومدى استيعابهم للتكنولوجيا الحديثة، وبالتالي مستوى إنتاجيتهم. ويتحقق التمييز النوعي لمنتج معين من خلال كفاءة نظام التسليم والسوق والتوزيع وخدمات ما بعد البيع.

المطلب الثالث: مؤشرات القدرة التنافسية

لقد نجم عن تعاريف التنافسية محاولات لقياسها عن طريق مؤشرات مركبة تظم مجموعة واسعة من المتغيرات والعوامل، ونتج عن ذلك صعوبة التفرقة ما بين التنافسية والتنمية الاقتصادية بمفهومها الواسع. ويمكن أن لا يتطابق مفهوم التنافسية على مستوى المنشاة، الصناعة أو القطاع مع مفهوم التنافسية على مستوى الاقتصاد الوطني، فيمكن أن تتحقق تنافسية المنشاة عبر تقليص حجم المدخلات كالتخلص من العمالة مثلا، وهذا يقابلها على مستوى الاقتصاد الوطني نقصا في

[1] Michel porter, the compétitive adventage of nation, havard business review, n2, april-1990

الدخل والرفاه العام، لذلك قد يتطابق المفهومان إذا كان تحسين تنافسية المنشاة أو الصناعة قد تحقق مع الاحتفاظ بمستويات التشغيل ولذلك سيتم التحليل على المستويات الثلاثة:[1]

- **المشروع:**

تعرف التنافسية على مستوى المشروع في بريطانيا على أنها القدرة على إنتاج السلع الصحيحة والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب oughton1997، والمشروع قليل الربحية هو مشروع غير تنافسي. ويقدم اوستين austin نموذج لتحليل الصناعة وتنافسية المشروع من خلال خمس قوى مؤثرة على التنافسية وهي:

-تهديد الداخلين المحتملين للسوق؛

-قوى المنافسة والتفاوض التي يمتلكها الموردون للمشروع؛

-المنافسين الحاليين للمشروع؛

-تهديد الإحلال أو البدائل.

وتتضمن مؤشرات التنافسية على مستوى المشروع ما يلي:

أ-الربحية: تشكل الربحية مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية، وكما تمثل الحصة السوقية مؤشرا على التنافسية. ولكن المشروع يمكن أن يكون تنافسيا في سوق تتجه بذاتها نحو التراجع، وبذلك فإن التنافسية الحالية لن تكون ضامنة لربحيته المستقبلية.

ويمكن قياس تنافسية المشروع بواسطة مؤشر توبن TOBIN S والذي يمثل:

النسبة السوقية للدين ورؤوس الأموال الخاصة بالمشروع/تكلفة استبدال الأصول

فادا كانت هده النسبة اقل من 1 فان المشروع ليس تنافسيا.

ب-تكلفة الصنع: إن تكلفة الصنع بالقياس إلى تكلفة المنافسين تمثل مؤشرا كافيا عن التنافسية في فرع نشاط ذي إنتاج متجانس.

ج-الإنتاجية الكلية للعوامل: إن الإنتاجية الكلية للعوامل TFP تقيس القدرة على تحويل المشروع لمجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، لكن هذا المفهوم لا يوضح العيوب والمزايا لتكلفة عناصر الإنتاج، كما أن الإنتاجية الإجمالية للعوامل لا توضح شيئا حول جاذبية المنتجات المعروضة من جانب المشروع.

د-الحصة من السوق: يمكن أن يكون المشروع مربحا ويستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن يكون تنافسيا على المستوى الدولي، ويحدث ذلك عندما تكون السوق المحلية بقيود اتجاه التجارة الدولية، وهذا ما يفرض مقارنة تكاليف المشروع مع تكاليف المتنافسين، ولقد بينت دراسات على المشروعات وجود حزمة واسعة من المؤشرات على تنافسية المشروع ومن بينها:

- هناك عوامل عديدة مرتبطة بالأسعار تعطي اختلافات على مستوى إنتاجية اليد العاملة، رأس المال وفرات الحجم، حجم المخزون، الإدارة، علاقات العمل...الخ؛
- يمكن أن تحسن المشروعات أدائها من خلال التقليد والابتكار (اليابان)؛

[1] نوري منير، تحليل التنافسية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد4.

- أن المشروع الذي يعتمد على ضعف تكلفة عوامل الإنتاج في الحصول على مزايا تنافسية يكون في وضع هش اتجاه مزاحمة مشروعات ذات مدخل عوامل الإنتاج أقل تكلفة؛
- أن التركيز على تنافسية المشروع تعني دورا محدودا للدولة وتتطلب استعمال تقنيات إنتاج مرنة ورقابة مستمرة على النوعية والتكاليف؛
- إعطاء أهمية أكبر إلى التكوين وإعادة تأهيل والنظر إلى العامل كشريك وليس كعامل إنتاج؛
- إذا كانت تنافسية البلد تقاس بتنافسية مشروعاته فإن تنافسية المشروع تعتمد على نوعية إدارته والدولة مدير غير ناجح للمشروعات وخاصة في مجال القطاع الخاص.

يمكن للدولة أن تسهم في إيجاد مناخ ملائم لممارسة إدارة جيدة من خلال توفير الاستقرار الاقتصادي وخلق مناخ تنافسي وإزالة العقبات أمام التجارة الوطنية والدولية، وتحسين ثلاث أنماط من عوامل الإنتاج وهي رأس المال البشري باعتبار الدولة ككمون أساسي له، التمويل، والخدمات العمومية.

- **فرع النشاط الاقتصادي:**

نقوم بقياس فرع النشاط الاقتصادي عندما تكون المعطيات المتعلقة بالمشروع ناقصة باستعمال متوسطات قد لا تعكس أوضاع مشروع معين ضمن القطاع المدروس، وانطلاقا من ذلك فان تحديد التنافسية على مستوى القطاعات وتجمع الأنشطة يشترط أن تكون فوارق مؤسسات قطاع محدودة، وترجع هذه الفوارق إلى عوامل الإنتاج، عمر المشروع، الحجم...الخ. أن تقييم تنافسية فرع النشاط يتم بالمقارنة مع فرع النشاط المتماثل لبلد أخر وأهم المؤشرات المستعملة هي التكاليف، الإنتاجية، ومؤشر الميزة التنافسية.

أ. **مؤشرات التكاليف والإنتاجية:** نقول عن فرع نشاط انه تنافسيا إذا كان مستوى تكاليف الوحدة يساوي أو اقل عن تكاليف الوحدة للمتنافسين الأجانب، وغالبا ما يتم إجراء المقارنات الدولية حول إنتاجية اليد العاملة أو التكلفة الوحدوية لليد العاملة CUMO، ومن الممكن تعريف دليل تنافسية تكلفة اليد العاملة لفرع النشاط i في البداية j في الفترة t بواسطة المعادلة التالية:[1]

$CUMOijt=Wijt*Rjt/(q/I)ijt$، حيث أن:Wijt تمثل معدل اجر الساعة في فرع النشاطi والبلدj خلال الفترة t.

Rjt تمثل معدل سعر صرف الدولار الأمريكي بعملة البلد j خلال الفترة t.

Ijt(q/I) تمثل الإنتاج الساعي في فرع النشاط i والبلد j خلال الفترة t.

ومنه يمكن التعبير عن التكلفة الوحدوية لليد العاملة النسبية مع البلد K

$CUMORijt=CUMOijt/CUMOikt$

ويمكن أن ترتفع CUMO للبلدj بالنسبة لمثيلاتها من البلدان الأجنبية لعدة أسباب:

-ارتفاع معدل الرواتب والأجور بشكل أسرع مما هو عليه بالخارج؛

-ارتفاع قيمة العملة المحلية؛

-ارتفاع إنتاجية اليد العاملة بسرعة اقل من الخارج.

إن المشكلة الرئيسية لمقارنة التكلفة الوحدوية تنجم عن غموضها، فإن ارتفاع التكلفة النسبية بسبب ارتفاع في الأجور أو ازدياد في سعر الصرف، يكون مرغوبا فيه إذا كان يعكس الزيادة في جاذبية الصادرات للبلد أو قيمتها في البلدان

[1] ابو قحف عبد السلام، التنافسية وتغيير قواعد اللعبة، مطبعة الاشعاع، الاسكندرية، مصر، 1996، ص19.

[2] ابو قحف عبد السلام، مرجع سابق، ص26.

الأجنبية. وتوسع في الحصة من السوق الدولية في CUMOR ولقد بينت التجارب الدولية وخاصة اليابان وألمانيا أن حصول ارتفاع في آن واحد بسبب أن تكلفة اليد العاملة لم تشكل القسم الأكبر من التكلفة الكلية.

ب. **مؤشرات الحصة من السوق الدولي:** تستعمل في هدا المجال الميزان التجاري والحصة من السوق الدولية كمؤشرات عن التنافسية على مستوى فرع النشاط. وهكذا فإن فرع النشاط يخسر تنافسيته عندما تتناقص حصته من الصادرات الوطنية الكلية وإن حصته من الواردات تتزايد.

ت. **التجارة ضمن الصادرات:** وبين هذا الدليل الصلات التجارية ضمن الصناعات وكلما ارتفعت قيمته كلما دل ذلك على تقدم الصناعة في البلد المعني، وباستعمال طريقة دليل التجارة بين الصناعات IITI بينت دراسة أجراها HAVARYL YSHYN وKUNZEL في سنة 1997، أن الدول العربية لا تملك قاعدة صناعية متقدمة بالقياس إلى أقاليم أخرى في العالم. فالدليل ضعيف لا يتجوز0.25 لفترة 95/92 على الرغم من التحسن الذي حصل حيث انتقل من 0.189 لفترة 68/84مقابل 0.878 للدول الصناعية و 0.773 لدول NAFTA.

- **تنافسية البلد:** هناك العديد من المؤشرات المقترحة للتنافسية الوطنية، ولكن سنركز على نمو الدخل الحقيقي للفرد وعلى النتائج التجارية للبلد:[2]

ا–نمو الدخل الحقيقي للفرد: إن نمو الدخل الحقيقي للفرد ونمو الإنتاجية مفهومان مترابطان، فالدخل الحقيقي للفرد يعتمد على إنتاجية العوامل الكلية total factor productivity (TFP) وعلى رأس المال والموارد الطبيعية وحدود التجارة. كما أن الارتفاع في TFP يزيد من الدخل الفردي وهذا ما من شانه رفع ثروة بلد من الموارد الطبيعية ورأس المال وتحسين التجارة، فتحسن حدود التجارة يرفع من حجم الاستهلاك الداخلي المحتمل. ويمكن أن تتحسن حدود التبادل للبلد وبالتالي دخل الفرد فيه إذا كان هناك طلب دولي إضافي على السلع والخدمات التي يصدرها أو كان هناك فائض في العرض الدولي من السلع والخدمات التي يستوردها.

غالبا ما لا يتم التفرقة بين نمو الإنتاجية ونمو الدخل الفردي، فانه بالإمكان عمليا استعماله للتأثير عن التنافسية الوطنية.

ب–النتائج التجاري: هناك عدة مقاييس لتحديد النتائج التجارية للبلد نذكر منها ما يلي:

1–الميزان التجاري: إن العجز في الميزان التجاري يمكن أن بنشاء عن عجز في موازنة الدولة أو معدل ادخار ضعيف مع مستوى منخفض للاستثمارات الخاصة في مجمل الاقتصاد أو العاملين معا. كما أن العجز في الحساب الجاري يمثل تحويلا حقيقيا للأجانب أي زيادة قيمة السلع والخدمات المستوردة من الخارج عن قيمة الصادرات للخارج. وكنتيجة للادخار السلبي والقروض الخارجية فان المشروعات العاملة في القطاعات ذات السلع المتاجر بها والخدمات للبلد المعني اقل تنافسية وفي الغالب فإن الحصة من السوق للمنتجين المحليين سوف تنقص.

ب2– تركيب الصادرات: لقد استعمل بعض الاقتصاديون تقنية تقيس نسبة الصادرات لبلد ما العائدة للقطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة لكل عامل والى القطاعات ذات التقانة العالية. فإذا كانت هذه النسبة كبيرة نسبيا أو تتزايد فهذا سيسمح بوجود تحسن في الميزة النسبية للقطاعات التي تكون فيها الأجور مرتفعة. وهذا يعني أن الإنتاجية تزيد في فروع النشاط المنتجة للسلع القابلة للإتجار وذات القيمة المضافة المرتفعة للفرد بشكل أسرع مما يتم في الفروع الأخرى.

المطلب الرابع: العلاقة بين اختلال سعر الصرف والتنافسية[1]

يصف اختلال سعر الصرف الوضعية التي يكون فيها سعر الصرف للبلد المعني بعيدا عن المستوى طويل الأجل القابل للاستدامة لمستوى سعر الصرف الحقيقي. وعليه فان أسعار الصرف تكون اقل قيمة أو أكثر قيمة عندما تكون منخفضة أو مرتفعة عن مستواها التوازني. وهذا الاختلال يؤثر على الأداء الاقتصادي عبر القنوات التالية:

- **التأثير سلبا على التنافسية:** عن طريق رفع أسعار الصادرات ويؤدي إلى تدهور الميزان التجاري و هدر للموارد الخارجية وقد يؤدي إلى انهيار أسعار الصرف عقب أزمة في ميزان المدفوعات.
- **التخصيص السيئ للموارد:** عن طريق إحداث هوة بين الأسعار المحلية والدولية، وكذلك ما بين الأسعار المحلية، مما يؤدي إلى خفض الاستثمار ورفع خسائر الإنتاج عن طريق انخفاض الفعالية.
- **التأثير السلبي على الأسواق المالية:** عن طريق رفع المخاطرة في هده الأسواق وتشجيع المضاربة على العملة، مما يزيد من خطر الازمة المالية.

[1] بالقاسم بلعباس: سياسات أسعار الصرف، سلسلة جسر التنمية، العدد23، الكويت، 2003، ص11

خلاصة الفصل الاول

يعد سعر الصرف حجر الزاوية لأي اقتصاد، إذ أنه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال التأثير على التنمية الاقتصادية وتنشيط الصناعات التصديرية والتي بدورها تؤثر على القدرة التنافسية وهذا ينعكس مباشرة على التوازن الداخلي والخارجي للدولة من خلال التحكم في حجم التجارة الخارجية، وبالتالي على ميزان المدفوعات.

إذ يعد أسعار الصرف أداة لتحسين القدرة التنافسية وربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي الذي يقوم على المنافسة والتنافسية سواء على مستوى المؤسسات أو القطاعات أو الدول في الأسواق الدولية والمحلية، فهو مؤشر للقوة الاقتصادية ومدخل لاستدامة النمو، فقوة أي بلد مرتبطة بقوة اقتصاده وبتفوقه على الاقتصاديات الأخرى، وقدرته على منافستها داخليا وخارجيا، لذا يتطلب مواجهة التغيرات العالمية من خلال تحديث هياكل التقنية والإنتاجية وتحسين كفاءتها وبناء قطاع قوي قادر على المنافسة.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لانعكاس سعر الصرف على القدرة التنافسية

تمهيد

باعتبار دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) من الدول النامية فهي تهدف لتحقيق تنمية اقتصاداتها وامكانياتها لتمكنها من مواجهة المنافسة العالمية، من خلال استخدام عدة ادوات مالية ونقدية اهمها سعر الصرف الذي يعتبر مؤشر شامل للاقتصاد الكلي ويؤثر بشكل مباشر على القدرة التنافسية لهذه الدول بالإضافة الى وضعية الميزان التجاري والصادرات بشكل أعمق و الاستثمار الاجنبي بدرجة أقل. ويأتي هذا الفصل من الموضوع ليغطي الجانب التطبيقي للدراسة وذلك من خلال دراسة انعكاس سعر الصرف على القدرة التنافسية لبعض الدول المغاربية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: التركيبة الاقتصادية لدول المغرب العربي

المطلب الأول: التركيبة الاقتصادية للجزائر

المطلب الثاني: التركيبة الاقتصادية لتونس

المطلب الثالث: التركيبة الاقتصادية للمغرب

المبحث الثاني: تحليل تنافسية دول المغرب العربي وفق المؤشرات الجزئية

المطلب الأول: مؤشر سعر الصرف الحقيقي لكل من الجزائر، تونس، والمغرب

المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، تونس والمغرب

المطلب الثالث: مؤشر رصيد الميزان التجاري الدول الجزائر، تونس، والمغرب

المبحث الثالث: تحليل تنافسية دول المغرب العربي وفق المؤشرات المركبة

المطلب الاول: تحليل تنافسية دول المغرب العربي وفق المؤشرات المركبة

المطلب الثاني: مؤشر الابتكار العالمي GII (Global Innovation Index) لدول المغرب العربي

المطلب الثالث: انعكاس سعر الصرف على صادرات كل من الجزائر، تونس والمغرب

المبحث الاول: التركيبة الاقتصادية لدول المغرب العربي

تزخر الدول المغاربية بثروات مادية وبشرية هائلة في كل المجالات، ترشحها لأن تكون في مقدمة الدول النامية إن أحسنت استغلالها، ورغم هذه الثروات إلا أن هذه الدول تقبع في أدنى مراتب التنافسية العالمية وتسجل مستويات نموا ضعيفة مقارنة بدول أقل ثروات منها، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى البنية الاقتصادية لكل من الجزائر، المغرب، وتونس.

المطلب الاول: التركيبة الاقتصادية للجزائر

يصنف الاقتصاد الجزائري من ضمن قائمة الاقتصاديات الغنية بالموارد في افريقيا. فالجزائر تعتمد على النفط والغاز كسلعتين أساسيتين تنتجهما وتصدرهما، حيث تحتل الجزائر المرتبة العاشرة بين أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم وثالث أكبر احتياطي من الغاز الصخري، وهي سادس أكبر مصدر للغاز وتحتل المرتبة 16 في احتياطيات النفط المؤكدة. وقد مكنت الصادرات من المواد الهيدروكربونية الجزائر من الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وحشد احتياطيات كبيرة من العملات الأجنبية، والحفاظ على دين خارجي منخفض، حيث يشكل كلا من الغاز والنفط قرابة 98% من إيرادات صادراتها و70% من عائدات اقتصادها بشكل عام، ونسبة 40% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، ورغم ذلك فهذا القطاع لا يُسهم سوى في توظيف 2% فقط من الأيدي العاملة بالبلاد[1].

أولا: الناتج المحلي الإجمالي

نما الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بنسبة 1.60% في عام 2017 مقارنة بالعام السابق له، وفقًا لبيانات البنك الدولي. وبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 3.54 في المائة في الفترة الواقعة بين عامي 2001 و 2017، حيث بلغ أعلى مستوى له على الإطلاق عند 7.2 في المائة في عام 2003 وأدنى مستوى له خلال تلك الفترة في عام 2017 والبالغ 1.6 في المائة.

وعلى الرغم من الأداء القوي للاقتصاد غير النفطي، تباطأ النمو بشكل طفيف في الربع الثاني من عام 2018 وبشكل أكبر في الربع الثالث، حيث انخفض إنتاج النفط والغاز بوتيرة أكثر حدة مقارنة بالربع السابق له. وعلى الرغم من تراجع نمو قطاع الخدمات بشكل طفيف، استمر القطاع الزراعي في تحقيق نمو قوي، كما شهد نشاط قطاعي الصناعة والبناء تسارعًا كبيرًا.

وعلى مستوى الدين العام، فقد بلغ سنة 2018 حوالي17.7% من الناتج المحلي الاجمالي، وهذه النسبة مرتفعة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، على الرغم من كونها نسبًا آمنة وعادية مقارنة بدول المنطقة.

تعتمد الجزائر في سياسة الصرف على نظام الصرف المعوم المدار حيث تتحدد قيمته وفق قوى السوق مع تدخل الدولة في بعض الظروف حيث يمثل 100 دينار جزائري 0.78 دولار امريكي و 0.66 اورو ويعتبر الاضعف مغاربيا ومن الاضعف عربيا.

ثانيا: التجارة الخارجية

بلغت الصادرات الجزائرية 34.126 مليار خلال الأشهر العشر الأولى من عام 2018، حسب ما أشار المركز الوطني للإرسال ونظام المعلومات التابع للجمارك. وبلغ عجز الميزان التجاري 4.11 مليار دولار خلال الأشهر العشر الأولى مقابل عجز بلغ 9.95 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2017، متراجعًا بـــ 5.84 مليار دولار أي ما يمثل انخفاضا بـــ 58.65 %.

وفيما يتعلق بالواردات تراجعت بشكل طفيف إلى 38.240 مليار دولار مقابل 38.374 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2017، بانخفاض قدره 134 مليون دولار(-0.35 بالمائة).

[1] ساعد محمد، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري، جامعة ابن خلدون تيارت، السنة 2017-2018، ص 87-86.

وتمثل المحروقات الحصة الكبرى من مبيعات الجزائر للخارج في عام 2017 (54.93% من الحجم الإجمالي للصادرات) لتبلغ 32.86 مليار دولار مقابل 28.22 مليار دولار أي بزيادة 4.64 مليار دولار (61.45%) مقارنة بعام 2016، بفضل انتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وظلت الصادرات خارج المحروقات هامشية، حيث قدرت بنحو 1.89 مليار دولار بارتفاع 5.21% مقارنة بعام 2016.

حافظت ايطاليا على صدارة قائمة أهم المستوردين بـــ 4.9 مليار دولار (14.3% من إجمالي الصادرات الجزائرية)، تلتها اسبانيا 4.1 مليار دولار، ففرنسا 3.9 مليار، ثم الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا بنحو 3.1 و 2.4 مليار دولار على التوالي.

أما أهم الدول الخمس المصدرة للجزائر، خلال الأشهر العشر الأولى من عام 2018، فقد حلت الصين في المقدمة بنحو 6.4 مليار دولار (16.76% من إجمالي واردات الجزائر)، تلتها فرنسا بنحو 3.9 مليار دولار، ثم إيطاليا 3.1 مليار دولار، فإسبانيا وألمانيا بنحو 3.0 و 2.6 مليار دولار على التوالي.

ثالثا: الصناعة

هيمن النفط والغاز الطبيعي على الصناعة الجزائرية من ناحيتين. فمن الناحية الأولى، يعد قطاع النفط والغاز أكبر قطاع صناعي. ومن الناحية الثانية، كانت الإيرادات الناجمة عن تصدير النفط والغاز والمنتجات ذات الصلة المصدر الرئيسي للرأسمال الاستثماري للصناعات الأخرى، بالإضافة إلى قروض هائلة من السوق الرأسمالية الدولية التي تمثل رهناً على هذه الاحتياطات.

وقد بلغت إيرادات قطاع الطاقة الجزائري خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2018 نحو 31.8 مليار دولار. وقدرت الحكومة الجزائرية القيمة الإجمالية لاستثمارات شركة سوناطراك منذ 1999 إلى 2017، إذ بلغت 140 مليار دولار في مختلف مشاريع قطاع المحروقات، 80 % منها لنشاط الاستكشاف والتطوير.

وقد بلغ إجمالي عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الصناعي في الجزائر 97803 كيانًا صناعيًا حتى منتصف عام2018، منها ما نسبته 99.92% يملكها القطاع الخاص.[1]

رابعا: السياحة

تتمتع الجزائر بإمكانيات سياحية هائلة غير مستغلة إلى حد كبير. وخلافاً للمغرب وتونس المجاورتين، لم تستثمر الجزائر في إنشاء مجمعات سياحية واسعة النطاق مخصصة للسياح الأجانب. وتزامنت الحركة السياحة الجماهيرية مع ظهور الطفرة النفطية، وبالتالي لم تجد الدولة ضرورة ملحة تدعوها إلى اللجوء إلى هذا المصدر المحتمل للدخل. لذلك، فإن السياح الذين يزورون معظم المواقع السياحية هم بغالبيتهم من السياح الجزائريين والعائلات الجزائرية المهاجرة. وهناك عدد أقل من المسافرين الأمريكان والأوروبيين الذين يأتون لاكتشاف هذا البلد غير المعروف كثيراً. وبشكل خاص، استقطبت الصحراء الكبرى الأجانب لزيارة أماكن مثل تمنراست وجبال هقار وطاسيلي ناجر وتيميمون. كما عبر البعض منهم دروب الصحراء بسيارات أوروبية مستعملة بيعت في غرب إفريقيا. في التسعينيات، أدى تأزم الوضع الأمني في الجزائر وبلدان الساحل الإفريقي في الجنوب إلى نهاية معظم سياحة المغامرات هذه. لكن حتى في أسوأ أيام الحرب الأهلية في التسعينيات، سافر عدد قليل من السياح (أكثرهم من الفرنسيين) على متن طائرات إلى تمنراست للقيام برحلات صحراوية. ومن بين الأماكن الرئيسية الأخرى المستقطبة للسياح: الآثار الرومانية في تيمقاد وتيبازة وجميلة والأحياء القديمة من المدن، مثل قصبة الجزائر.

[1] ساعد محمد، مرجع سابق، ص 89

وشكلت إيرادات السياحة الدولية إلى الجزائر ما نسبته 0.46% من إجمالي صادرات البلاد في العام 2017، وقد سجلت الجزائر نحو 2.5 مليون سائح في عام 2017، وقد بلغ نصيب السياحة الصحراوية منها 170 ألف سائح؛ شكل الأجانب منهم 20 ألف سائح، وساهمت السياحة بنسبة 1.5% من الدخل الوطني، بقيمة 330 مليون دولار.[1]

خامسا: بعض المؤشرات الاقتصادية

وعلى مستوى الدين العام، فقد بلغ سنة 2018 حوالي17.7% من الناتج المحلي الاجمالي، وهذه النسبة مرتفعة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، على الرغم من كونها نسبًا آمنة وعادية مقارنة بدول المنطقة.

تعتمد الجزائر في سياسة الصرف على نظام الصرف المعوم المدار حيث تتحدد قيمته وفق قوى السوق مع تدخل الدولة في بعض الظروف حيث يمثل 100 دينار جزائري 0.78 دولار امريكي و 0.66 اورو ويعتبر الاضعف مغاربيا ومن الاضعف عربيا.

التضخم، والذي استقر عام2018 عند نسبة 4.4%. وهي نسبة مرتفعة مقارنة بما كان الوضع عليه قبل انخفاض أسعار النفط.

اما معدل البطالة فقد بلغ 11.7% في 2018 ما يعكس ركود النمو في القطاعات غير النفطية، ويُعد معدل البطالة مرتفعاً خاصة بين المتعلمين والشباب والنساء.

وسجل معدل الفقر الوطني 5.5% مع وجود 5%من السكان فحسب في فقر مدقع.[2]

المطلب الثاني: التركيبة الاقتصادية لتونس

تعتبر تونس من اكثر الدول قدرة على المنافسة اقتصادياً في أفريقيا واحتلت المرتبة 36 عالمياً سنة 2012. ولطالما أثنى الغرب على برنامج التحرر الاقتصادي المعتمد في البلاد، واصفاً إياه كنموذج يحتذى به في المنطقة بأكملها. وتطرّق عدد من المراقبين الخارجيين، بمن فيهم الاتحاد الأوروبي، إلى النمو الاقتصادي المستدام الذي حققته تونس في العقود الماضية؛ غير أنه تم تجاهل واقع أن هذا النمو لم ينتج عنه تحسّن الظروف المعيشية لمعظم السكان.

وأما عن التضخم المالي، فإن نسبته تتذبذب ما بين 4.5% و5% حيث كانت في حدود 4.2% عام 2017 كما أن نسبة الفقر النسبي وفق المعهد الوطني للإحصاء قد انخفضت من 20.5% سنة 2010 إلى 15.2% سنة 2017 بتفاوت جهوي ملحوظ؛ حيث إن الفقر في الشمال الغربي (الكاف، وجندوبة، وسليانة، وباجة) هو الأعلى (30.8%). وقد سجَّل الفقر نسبة 1.2% في المدن و6.6% في الأرياف. وبقطع النظر عن الاختيارات الاقتصادية.

وعلى الرغم من مضي تونس قدماً في عملية التحول السياسي، إلا أن المكاسب الاقتصادية تتطلب وقتاً أطول بحسب البنك الدولي، خاصةً في ظل ارتفاع معدلات البطالة في صفوف خريجي الجامعات لتصل إلى 31.6% في عام 2016. ووضعت حكومة الوحدة الوطنية التي تم تشكيلها في سبتمبر 2016 على رأس أولوياتها تعزيز البيئة الأمنية وتحسين بيئة الأعمال وضمان استقرار الاقتصاد الكلي والمالية العامة واستئناف النمو. ويتوقع البنك الدولي أن تشهد معدلات النمو الاقتصادي تحسناً في عامي 2018 و2019 مع تحسن مناخ الأعمال عبر ما سيتم تنفيذه من إصلاحاتٍ هيكلية وزيادة الاستقرار الأمني والاجتماعي[3].

---

[1] ساعد محمد، مرجع سابق، ص 91.

[2] ساعد محمد، مرجع سابق، ص92.

[3] فؤاد سباغ، دراسة الاوضاع الاقتصادية التونسية، تونس، مارس 2017، ص 52.

أولا: الناتج المحلي الإجمالي

بعد أن سجل معدل النمو الاقتصادي في تونس انتعاشا طفيفا بنحو 2% في عام 2017، تسارعت وتيرته إلى 2.5% في الربع الأول من2018، و2.8% في الربع الثاني بالمقارنة بما كان عليه عام 2016، وذلك بدعم من قطاعات الزراعة والسياحة والصناعات التحويلية الموجهة للتصدير، ولاسيما الصناعات الكهربية والميكانيكية.

وفي جانب الطلب كانت الصادرات والاستثمارات هي محرك النمو. وكان توقع البنك الدولي أن يصل معدل النمو إلى 2.4% في 2018 قبل أن يقترب تدريجيا من مستوى إمكانياته المتاحة والبالغ نحو 3.4% على المدى المتوسط في ظل تحسن مناخ الأعمال نتيجة للإصلاحات الهيكلية وتحسن الأوضاع الأمنية والاستقرار الاجتماعي.

وسيلقى معدل النمو دعما من التوسعات في قطاعات الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات المتصلة بالسياحة.[1]

ثانيا: السياحة

يشكل قطاع السياحة دعامة الاقتصاد التونسي، إذ يساهم بـــ 2,5 مليار دولار تقريباً. يعمل أكثر من 400,000 شخص (من أصل مجموع من 10 ملايين نسمة) في قطاع السياحة. عانى قطاع السياحة بشكل كبير عام 2011 بسبب الاضطرابات الاجتماعية والسياسية

.ومع أن أداء قطاع السياحة تحسن قليلاً عام 2012، إلا أن قلة عدد السياح تسبب بانخفاض عدد الوظائف وإقفال عدد كبير من الفنادق.

من أبرز المقاصد السياحية: مدينة تونس وقرطاج والحمامات وسوسة وجزيرة جربة في الجنوب. معظم السياح يأتون من فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا، الدول التي ترتبط بتونس عبر شركات طيران رخيصة.

ثالثا: الزراعة

تحظى الفلاحة التونسية بمكانة هامة من حيث مساهمتها في الأمن الغذائي وباعتبارها النشاط الرئيسي في العديد من المناطق بالبلاد. ويعد قطاع زيت الزيتون والتمور من المنظومات الأكثر نموا والتي حققت أداءً غير مسبوق، وفقًا لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

ويتأثر مناخ تونس بموقعها الجغرافي المتميز فهو مناخ متوسطي في الشمال وعلى طول السواحل وشبه جاف داخل البلاد وفي الجنوب.

تتوزع الأراضي الزراعية على ثلاث مجالات طبيعية من شأنها توفير ظروف ملائمة لتنويع المنتجات الزراعية:

غابات وزراعات كبرى بالشمال، زياتين بنسبة كبيرة بالوسط، ونخيل التمور بالجنوب.

وتمتد الأراضي الزراعية على أكثر من 10 مليون هكتار وبذلك فهي تمثل 62 بالمائة من المساحة الكلية للبلاد. [2]

رابعا: الصناعة

يتوزع النشاط الصناعي حسب التصنيف التونسي للأنشطة، إلى قطاعين رئيسيين، قطاع الصناعات غير المعملية وهو المتعلق بالمناجم والطاقة والمياه والكهرباء والأشغال العامة؛ وقطاع الصناعات المعملية المتعلق بقطاعات فرعية كقطاع الصناعات الزراعية والغذائية، قطاع صناعات مواد البناء والخزف والبلور، قطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية، قطاع الصناعات الكيميائية، وقطاع صناعات النسيج والجلد.

[1] فؤاد سباغ، مرجع سابق، ص 54.

[2] فؤاد سباغ، مرجع سابق، ص 56

وتراجع مؤشر الإنتاج الصناعي في تونس عام 2019، بنسبة 4.9 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من عام 2018، في ظل تحسن طال بعض القطاعات على غرار المستخرجات المنجمية غير المولدة للطاقة وتحريك عجلة قطاع تكرير النفط من جديد وفق بيانات نشرها المعهد الوطني للإحصاء.

وسجل الإنتاج الصناعي، في المقابل، تحسنا على مستوى المستخرجات المنجمية غير المولدة للطاقة بنسبة 35.5 بالمائة وقطاع المواد المنجمية غير المعدنية بنسبة 4.3 بالمائة وقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 1.5 بالمائة وقطاع المطاط واللدائن بنسبة 9.6 بالمائة.

وفي عام 2018، سجّل حجم الإنتاج الصناعي التونسي تراجعا بنسبة 0.5 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2017، وقد فسر هذا التراجع أساسا بتقلص إنتاج كل من المواد الكيميائية بنسبة 8.1 بالمائة وإنتاج مشتقات الفوسفات وقطاع المواد المنجمية غير المعدنية 3.2-% وتكرير النفط بنسبة 19.1%. كما انخفض إنتاج قطاع المستخرجات المنجمية غير المولدة للطاقة بنسبة 12.5 % نتيجة الانخفاض المسجل في إنتاج الفوسفات 3.19 مليون طن خلال الأشهر الإحدى عشر الأولى من عام 2018 مقابل 4.15 مليون طن في نفس الفترة من عام 2017 علاوة على تراجع إنتاج قطاع المستخرجات المنجمية المولدة للطاقة 2.1- %. وفي المقابل، سجل الإنتاج الصناعي، في نوفمبر عام 2018، ارتفاعا في قطاع الصناعات الزراعية والغذائية بنسبة 5.9% نتيجة الارتفاع المسجل في إنتاج زيت الزيتون وقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 1.4%، وقطاع النسيج والملابس والجلد بنسبة 1.1% وقطاع المطاط واللدائن بنسبة 4.5%. وشهد حجم الإنتاج الصناعي، خلال شهر نوفمبر 2018، تراجعا بنسبة 0.7% بحساب الانزلاق السنوي وذلك نتيجة تقلص إنتاج قطاع المستخرجات المنجمية المولدة للطاقة بنسبة 21.5% وقطاع المنتجات المعملية الأخرى 9- % وقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية 1.2- % وقطاع النسيج والملابس والجلد 0.7- %. في المقابل سجل الإنتاج الصناعي تحسنا في قطاع المواد المنجمية غير المعدنية بنسبة 7.3 % والمطاط واللدائن 4.5% والمواد الكيميائية 5.9%.

كما ارتفع عدد المؤسسات الصناعية المعلن عن إحداثها بنحو 57.6% لتبلغ 572 مؤسسة خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2018. وتطورت القيمة المضافة لقطاع الصناعات المعملية خلال الربع الأول من عام 2018 بـــنسبة 2.4 % مقارنة بالربع الأول من عام 2017 اثر النمو الهام المسجل في قطاع الصناعات الغذائية بنسبة 16.7 %، نتيجة ارتفاع إنتاج زيت الزيتون وقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبةـــ 5.3% نتيجة للتطور الهام في الصادرات.

وشكل العاملون في القطاع الصناعي التونسي في الفترة بين2015 و2018 نحو33% من إجمالي المشتغلين وفقا لتقديرات البنك الدولي[1].

المطلب الثالث: التركيبة الاقتصادية للمغرب

استفادت المملكة المغربية من قربها من أوروبا وتكاليف العمالة المنخفضة نسبيًا للعمل من أجل بناء اقتصاد متنوع ومفتوح وموجّه نحو السوق. وتشمل القطاعات الرئيسية للاقتصاد المغربي: الزراعة، السياحة، الفضاء، السيارات، الفوسفات، المنسوجات والملابس، والمكونات الفرعية. ولقد زاد المغرب استثماراته في موانئه ووسائل النقل والبنية التحتية الصناعية ليضع نفسه في مركز وسيط للأعمال في جميع أنحاء إفريقيا؛ حيث تعمل استراتيجيات التنمية الصناعية وتحسين البنية التحتية – التي يتضح جليا من خلال ميناء جديد ومنطقة تجارة حرة بالقرب من طنجة – على تحسين القدرة التنافسية للمملكة المغربية.

[1] فؤاد سباغ، مرجع سابق، ص 57.

ويتوقع البنك الدولي أن يتحسن الأداء الاقتصادي في المدى المتوسط، من خلال سياسات للمالية العامة وسياسات نقدية سليمة واستراتيجيات قطاعية أكثر اتساقًا وبيئة استثمار محسّنة، وكلها يهدف إلى دعم مكاسب القدرة التنافسية التدريجية. كما يتوقع البنك الدولي أن ينخفض النمو إلى 2.9% عام 2021 بسبب توقع انخفاض الإنتاج الزراعي بعد عامين استثنائيين، فإن النمو سيستقر عند معدل 3.6% على المدى المتوسط[1].

اولا: الناتج المحلي الإجمالي

واصل الاقتصاد المغربي نموه البطيء في 2018 على الرغم من النمو الإيجابي غير المتوقع في إنتاج الحبوب، حيث تراجعت وتيرة نمو إجمالي الناتج المحلي من 3.5% في الربع الأول من عام 2017 إلى 3.2% في الفترة ذاتها من عام 2018، وفقًا لمجموعة البنك الدولي، وعلى جانب العرض، يُعزى انخفاض النشاط الاقتصادي في المقام الأول إلى التراجع الحاد في نمو القيمة الزراعية المضافة من 14.8% في الربع الأول من 2017 إلى 2.5% في الربع الأول من 2018، وهو تراجع لم يعوّضه الأداء الجيد من جانب الأنشطة غير الزراعية إلا جزئياً، حيث ازدادت هذه الأنشطة بنسبة 3.4% (مقابل 2% فقط في الربع الأول من 2017)، مدفوعة في المقام الأول بالانتعاش المزدوج في أنشطة القطاع الثانوي والقطاع الثالث. وكانت هذه الزيادة ملحوظة بوجه خاص في قطاع الصناعات الاستخراجية نتيجة الارتفاع في إنتاج الفوسفات وتصديره.

لكن يتوقع أن يواصل إجمالي الناتج المحلي غير الزراعي أداءه مدفوعاً بازدياد ديناميكية قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات، اللذين سيشكلان محركي النمو الأساسيين، مع مواصلة الأول استفادته من الاستثمار الأجنبي الكبير في صناعات السيارات.

ثانيا: التجارة والخدمات المصرفية

يعاني المغرب من عجز تجاري دائم، تراجعت عائدات التجارة من 34.26 مليار دولار عام 2016 إلى 38.86 مليار دولار عام 2017، وارتفعت تدريجياً لتصل إلى 40,62 مليار دولار مع حلول عام 2018. ويعكس ذلك نمواً مستمراً في قطاع التجارة، مع ارتفاع قيمة الصادرات وينطبق الأمر نفسه على الواردات 45.2مليار دولار عام 2016، و 49,66 مليار دولار عام 2017، وارتفعت تدريجيا لتصل إلى 52,8 مليار دولار عام 2017 وباختصار، يعتبر موقع المغرب جيداً تجارياً، مع أنه غير متوازن.

يحدد بنك المغرب سعر الصرف، كما أنه يتدخل في السوق للحفاظ على سعر صرف رسمي ثابت تم ربطه بسلة عملات مختارة تشمل اليورو (80%) والدولار الأميركي (20%). وهو يحدد المعدلات اليومية للعملات الأجنبية على أساس الفروقات في قيمة السلة. يمكن تحويل الدرهم بالكامل فقط فيما يتعلق بعمليات الحساب الجاري، مع أن حسابات العملات الأجنبية مسموح بها.

ثالثا: الزراعة

تشكل الزراعة المغربية، رافعة أساسية للاقتصاد الوطني، وتمكنت من تحقيق مجموعة من المكتسبات بفضل التعبئة المستمرة حول مخطط المغرب الأخضر، الذي انطلق في أبريل عام 2008؛ واستهدف رفع الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل 147 مليار درهم، وخلق 115 ألف فرصة عمل في أفق عام 2020 وزيادة دخل ثلاثة ملايين شخص بالمجال القروي بثلاث مرت أكثر. واستطاع هذا المخطط، جعل الزراعة من أولويات القطاعات الاستراتيجية الوطنية، التي عملت على تحديث وعصرنة الزراعة وتعزيز الاستثمارات والتكامل الجيد بين السلاسل الإنتاجية وضمان الأمن الغذائي والحد من تأثير التغيرات المناخية والحفاظ على الموارد الطبيعية وإنعاش صادرات المنتجات الزراعية وتثمين المنتجات المحلية وخلق فرص للعمل.

---

[1] موقع الفنك، تركيبة الاقتصاد المغربي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/09/17.

/https://fanack.com/ar/morocco/economy

ويساهم القطاع الزراعي في المغرب بنسبة 19% في الناتج المحلي الإجمالي الوطني، مقسما بين الزراعة (15%) والصناعات الزراعية (4%). ويعمل في هذا القطاع اليوم أكثر من 4 ملايين شخصًا من بينهم نحو حوالي 100,000 في الصناعات الزراعية.

ويقدر البنك الدولي نسبة العاملين في قطاع الزراعة المغربي عام 2018 بنحو 38.1% من إجمالي المشتغلين في المملكة، وتقدر القيمة المضافة في القطاع الزراعي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي بنحو 15.09 مليار دولار في عام 2017.

رابعا: الصناعة

يعد تعدين الفوسفات أهم القطاعات الفرعية للصناعة المغربية، وتمتلك المملكة المغربية نحو ثلثي احتياطيات الفوسفات في العالم، مما يضعها في مرتبة أعلى من المنافسين الرئيسيين الصين وروسيا والولايات المتحدة .ويستفيد القطاع من وجود المجمع الشريف للفوسفات، الرائد في كيمياء الفوسفات، والذي تشكل نشاطاته 52 بالمائة من رقم معاملات القطاع، و90 بالمائة من صادراته، و67 بالمائة من مناصب الشغل التي يوفرها. كما تتضمن الصناعات الرئيسية في المغرب إلى جانب تعدين ومعالجة صخور الفوسفات، الصناعات الغذائية والجلدية والمنسوجات والحرف والبناء والسياحة.

وسجل قطاع السيارات أعلى نسبة على مستوى إحداث فرص الشغل (116.6 ألف فرصة عمل محدَثة فيما بين 2014 و2018، أي حوالي 28.8 في المائة من مجموع فرص العمل)، تلاه قطاع النسيج بـــ 79.3 ألف فرصة عمل (19,6 في المائة)، وقطاع ترحيل الخدمات (69.9 ألف فرصة عمل ،17 في المائة)، وقطاع الصناعات الغذائية (63.2 ألف فرصة، 15,6 في المائة)، وقطاع الصناعة المعدنية والميكانيكية (19.3 ألفًا، 5 في المائة)، ثم قطاع صناعة مواد البناء، وقطاع الطيران بنحو 11.3، و 8.6 ألف فرصة عمل على التوالي.

وشكل العاملون في القطاع الصناعي للمملكة المغربية في الفترة بين 2015 و2018 نحو 21.6% من إجمالي المشتغلين وفقًا لتقديرات البنك الدولي.

وقفزت صادرات المملكة من 161 مليار درهم (19.14 مليار دولار) خلال سنة 2013 إلى 240 مليار درهم (24.77 مليار دولار) سنة 2018، أي بارتفاع بلغ نسبة نحو 50 في المائة -بالقياس بالعملة المحلية- في غضون خمس سنوات، وفقًا لوزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي.

وتتعزز اليوم بقوة المكانة المتميزة لقطاع الصناعة – كرافعة لإحداث فرص الشغل وكمَصدر للاندماج المهني للشباب – من خلال تفعيل خارطة الطريق الخاصة بتطوير التكوين المهني. ويمثل الاستثمار الذي يتضاعف في قطاع الصناعة أساس الإنتاج الذي يغتني بالمهن الجديدة، وهذا ما يزيد من مستوى الطلب على الموارد المتخصصة، لكنه يستلزم بذل جهد متواصل لملاءمة العرض مع الطلب في سوق الشغل.

خامسا: السياحة

السياحة عنصر أساسي في الاقتصاد المغربي. سجل قطاع السياحة نمواً سريعاً لفترة طويلة، حيث ارتفع عدد السياح الوافدين من 9مليون سائح عام 2010 الى 13مليون سائح سنة 2018، مما وضع المغرب في المرتبة 24 من بين الأسواق الكبرى المستقطبة للسياح على صعيد دول العالم، والمرتبة الثانية على صعيد الدول العربية، بعد مصر مع استثناء المملكة العربية السعودية نظراً إلى طبيعة الحج المتخصصة فيها. عام 2015 استحوذت المغرب على ثاني أكبر حصة (21,4%) في السوق السياحية الإفريقية (بعد جنوب إفريقيا). تتقدم المغرب على دول المغرب العربي الأخرى كافة محققة مبالغ هائلة، ارتفعت العائدات السنوية من 9,1 مليار دولار عام 2011 الى12 مليار دولار عام 2018. يوظّف القطاع السياحي 918 الف شخص مباشرة، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى 1,3 مليون مع حلول عام 2021.

المبحث الثاني: تحليل تنافسية دول المغرب العربي وفق المؤشرات الجزئية

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تحليل تنافسية كل من دولة الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (2010 - 2017) وفق لبعض المؤشرات الجزئية والمؤشرات التي تقوم عنها.

المطلب الأول: مؤشر سعر الصرف الحقيقي لكل من الجزائر، تونس، والمغرب

تحليل سعر الصرف لكل من تونس، الجزائر والمغرب مقابل الدولار

جدول رقم(01): يمثل سعر صرف العملات الوطنية مقابل الدولار لكل دولة خلال الفترة 2010-2017

السنة	الجزائر	تونس	المغرب
2010	74.31	1.43	8.42
2011	72.58	1.41	8.09
2012	79.55	1.56	8.63
2013	79.38	1.62	8.41
2014	80.56	1.70	8.41
2015	100.46	1.96	9.76
2016	109.47	2.15	9.81
2017	110.98	2.42	9.69

المصدر: تقرير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الصادر عام 2017

توضح معطيات الجدول أعلاه تباين في قيمة كل من الدينار الجزائري والدرهم المغربي والدينار التونسي حيث ان الدينار التونسي هو الاعلى قيمة بينهم في اخر 10 سنوات في حين ان الدينار الجزائري يحتل المرتبة الاخيرة مغاربيا، كما نلاحظ ان قيمة هذه العملات في تراجع مستمر طوال هذه الفترة ويمكن ترجمة الجدول أعلاه من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (01): يمثل سعر صرف العملات الوطنية مقابل الدولار لكل دولة خلال الفترة 2010-2017

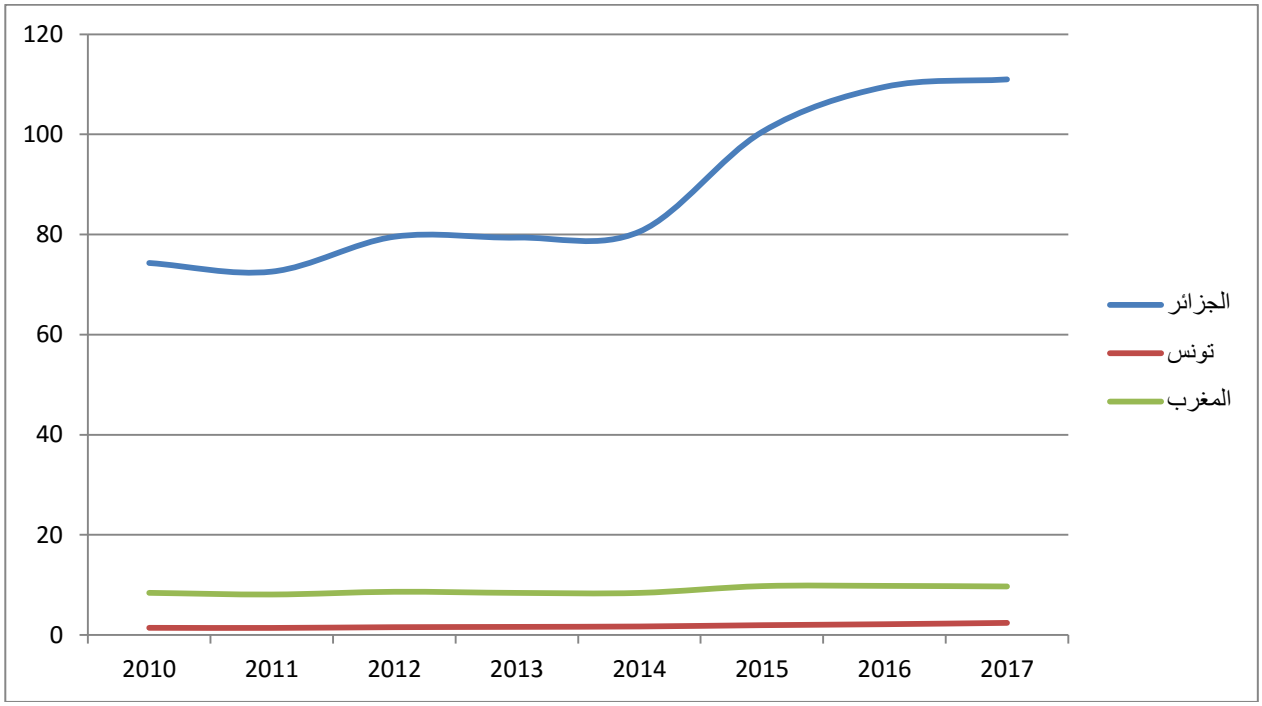

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الجدول والشكل أعلاه يمكن القول أن تطورات اسعار الصرف لهذه الدول قد مرت بعدة مراحل:

أولا: الدينار الجزائر

عرفة سنة 2010 و2011 ارتفاع متزايد وملحوظ في أسعار النفط حيث بلغت 80.15 و112.99 دولار على التوالي وارتفع في المقابل سعر صرف الدولار إلى 74.31 دينار بالنسبة لسنة 2010 و72.58 دينار بالنسبة لسنة 2011 هدا ما أدى إلى انتعاش الخزينة الجزائرية.

تعتبر سنة 2012 من أفضل السنوات من حيث عائدات الصادرات من النفط بالنظر إلى تحسن أسعار هذه المادة في الأسواق الدولية ببلوغه متوسط سنوي في حدود 111.04 دولار للبرميل فانعكست هذه الوضعية على عائدات الجزائر من صادرات المحروقات كما عرفت قيمة الدينار خلال سنة 2012 ارتفاعا بالنسبة للدولار حيث بلغ 79.55 دينار.

عرفت سنة 2013 ثبات نسبي في سعر صرف الدينار مقابل الدولار حيث انخفض بشكل طفيف إلى 79.38 دينار للدولار قابله انخفاضا في أسعار النفط إلى 109.55 دولار للبرميل كما صاحبه

اصدار بنك الجزائر لورقة 200دينار في اواخر2012 وعلى الرغم من الايجابيات التي تكتسبها هذه القطعة المالية الجديدة إلا أنها قد تساهم إلى حد بعيد في تخفيض قيمة العملة الوطنية.

استمر سعر صرف الدولار في الصعود حيث بلغ في سنة 2014 حدود 106.91 دينار كما انخفض سعر النفط إلى 100.76 دولار.

في سنة 2015 فقد النفط أكثر من نصف قيمته حيث انخفض إلى 53.06 دولار للبرميل وذلك بسبب ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة من هده المادة حيث ارتفع إلى الضعف و قد انخفض سعر النفط لسلة أوبك بنحو50 بالمائة منذ أن رفضت في اجتماع فيينا اواخر2014 خفض إنتاجها، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الدولار إلى 100.46 دينار وهذا يعتبر أيضا من أسباب ضعف الطلب على النفط، ذلك أن برميل النفط مقوم بالدولار مما جعل سعره أعلى لمستخدمي العملات الأخرى.

انخفضت قيمة متوسط المعدل السنوي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 8.97%، وبلغ متوسط سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ب 109.47 دولار/الدينار في عام 2016 مقابل 100.46 **دولار/الدينار** في عام 2015.

ادى التمويل غير التقليدي الذي لجأت اليه الحكومة عبر تعديل قانون النقد و القرض سنة 2017 الى تراجع الكتلة النقدية المتداولة خارج المنظومة البنكية، كما بلغت احتياطات الصرف 114.1 مليار دولار نهاية 2017 ما يمثل تراجع بنحو 16.8 مليار دولار سنة 2016 كل هاذا اثر سلبيا

على مردود العملة الوطنية التي استمرت في التراجع مقابل الدولار لتبلغ 110.98دينار.

ثانيا: الدينار التونسي

شهدت العملة التونسية تراجعاً لافتاً لقيمة سعر صرفها مقابل العملتين الأميركية والأوروبية على مدار9 أعوام، إذ تراجع سعر الدينار أمام الدولار 107% منذ عام 2011 حتى بداية 2019.

وقد أرجع خبراء ومسؤولون حكوميون تذبذب قيمة الدينار التونسي إلى العجز الكبير في الميزان التجاري، وتراجع القطاع السياحي والاستثمار الأجنبي المباشر اللذين أدّيا إلى تراجع الاحتياطي من العملة الصعبة.

• سجل الدينار التونسي سنة 2011 اعلى مستوياته في اخر 10 سنوات ببلوغه 1.41دينار مقابل الدولار الواحد مسجلا تحسن طفيفا مقابل سنة 2010 حيث بلغ 1.43 دينار مقابل الدولار الواحد وذلك راجع للاستقرار الامني والانتعاش السياحي والقدرة الانتاجية.

• مطلع 2012: تراجع سعر العملة التونسية إلى 1.56 دينار مقابل الدولار الواحد، وذلك بسبب تداعيات ثورة الحرية والكرامة وعدم الاستقرار السياسي والامني.

• مطلع 2013: واصل الدينار التونسي تراجعه أمام الدولار إلى 1.62 دينار للدولار الواحد، وذلك راجع الى نقص الانتاجية وتراجع ايرادات الدولة من العملة الصعبة بسب تراجع القطاع السياحي.

• مطلع 2014: سجل الدينار التونسي هبوطا إضافيا أمام الدولار إلى 1.70 دينار وذلك راجع الى بداية تسديد اقساط القروض التي منحت الى تونس (المعلوم ان هذه القروض تسدد بالعملة الصعبة).

• 2015: لم يمنح الإعلان عن تشكيل حكومة الحبيب الصيد في فبراير2015 الثقة للاقتصاد والعملة المحلية، وتراجع سعر صرف العملة المحلية إلى 1.96 دينار للدولار الواحد وواصل الدينار انحداره مع وقوع تفجيرات استهدفت معالم سياحية وحافلة تقل رجال أمن خلال فترات مختلفة من عام 2015 تراجعت خلالها العملة المحلية.

•مطلع 2016: مع ارتفاع التخوفات الاقتصادية وصدور تقارير تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة على أساس فصلي في 2016 وتباطؤ نمو الاستثمارات الجديدة، واصل الدينار تراجعه إلى مستويات جديدة وسجل أدنى سعر للدينار التونسي مقابل الدولار في 2016 عند 2.15 دينار للدولار الواحد.

• 2017 :دفعت تصريحات إذاعية نسبت لوزيرة المالية المقالة لمياء الزربي في أبريل/نيسان 2017، قالت فيها إن البنك المركزي سينفذ تنازلا تدريجيا في تحكمه بأسعار الصرف (تعويم جزئي)؛ إلى هبوط أكبر في أسعار صرف الدينار مقابل الدولار واليورو. يعود ايضا الى ضغوط يمارسها صندوق النقد الدولي مقابل تمويل القرض الانتمائية بحيث ا أن خبراءه طلبوا من المركزي التونسي عدم التدخل بطريقة مفتعلة لتعديل الدينار حتى يأخذ حجمه النقدي الحقيقي، وفي 2 مايو/أيار 2017 بلغ سعر صرف العملة المحلية 2.42 دينار للدولار الواحد.

ثالثا: الدرهم المغربي

سجل الدرهم المغربي سنة 2011 تحسنا ملحوظا ببلوغه 8.42درهم للدولار الواحد مقارنة بسنة 2010 التي سجل فيها 8.09درهم للدولار الواحد مستفيد من التذبذب الذي كانت تعيشه دول منطقة اليورو جراء تداعيات ازمة 2008 التي اثرت سلبا على اليورو (المعلوم ان الدرهم المغربي مربوط بالدولار واليورو).

• في سنة 2012 شهد الدرهم المغربي تراجع محسوس حيث بلغ 8.63درهم لكل دولار امريكي وذلك بسبب ارتفع العجز التجاري في المغرب بنسبة 7.2% بالمقارنة بمستواه قبل عام ليصل إلى 113 مليار درهم (12.65 مليار دولار)، مما زاد الضغوط على احتياطيات البلاد المتناقصة من العملة الأجنبية، حسبما أفادت به هيئة الرقابة على الصرف الأجنبي المغربية .كما تراجعت عائدات السياحة في المغرب بنسبة 6.9% في عام 2012 ، وهو أكبر تراجع سنوي منذ سنوات، وهو ما عزي بشكل رئيسي إلى هبوط الطلب من دول منطقة اليورو التي تمر بأزمة مالية.

• انتعش الدرهم المغربي سنة2013 وحافظ على استقراره سنة2014 حيث بلغ 8.41 درهم للدولار الواحد وذلك بتحقيق نسبة نمو اقتصادي في حدود 4.5% من الناتج الداخلي الإجمالي في عام 2013 مقابل 2.7% سنة2012، ومع تقليص عجز الميزانية العامة للبلاد إلى 4.8% مقابل 7.1% في 2012، و6.2% في 2011، واستقر احتياطي البلاد من النقد الاجنبي عند 17.239 مليار دولار(تعادل 144مليار درهم مغربي) كما أبرم المغرب اتفاقا مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة 6.2 مليارات دولار بهدف مواجهة تراجع احتياطي البلاد من النقد الاجنبي والمحافظة على استقرار العملة الوطنية.

تراجع الدرهم المغربي في سنة 2015حيث بلغ 9.76 درهم وواصل الانخفاض سنة 2016 ببلوغه 9.81 درهم للدولار الواحد وذلك أن حجم صرف العملات مقابل الدرهم في السوق البنكي بلغ في المتوسط 10.4 مليار درهم بانخفاض بنسبة 2.2% مقارنة مع الفترة ذاتها من سنة 2014، كما أن الوضع الصافي لصرف البنوك انتقل من 3.3 مليار درهم في المتوسط خلال سنة 2014 إلى 5.1 مليار درهم خلال سنة 2015، ويرجع الانخفاض ايضا الى العجز في الميزان التجاري للبلاد الذي زاد ب19% عام 2016.

• تحسن الدرهم المغربي سنة 2017 حبث سجل 8.69 درهم لكل دولار، رغم تغير نظام الصرف الى المرن يعد ان كان يعتمد نظام الصرف ساهم في زيادة احتياطي النقد الاجنبي حيث بلغ 24 مليار دولار

وبلغت إيرادات السياحة في المغرب في الفترة المذكورة 62.72 مليار درهم (7 مليارات دولار) مسجلة ارتفاع بنسبة 7% مقارنة بالعام الماضي كل ذلك ادى الى تحسن العملة.

المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، تونس والمغرب

حسب تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2017 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي لسنة 2016 ارتفاعا بنسبة 9% لتصل إلى 1.45 تريليون دولار بعد ان انخفضت بنسبة 18% سنة 2015 حيث وصلت إلى 1.3 تريليون دولار، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية سنة 2016 رقما قياسيا جديدا بقيمة 778 مليار دولار بنسبه 54% من التدفقات العالمية، منها 6.2% فقط حصة الدول العربية بقيمة 48.5 مليار دولار والتي مثلت 3.3 % من إجمالي التدفقات العالمية.

والجدول التالي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاثة:

الجدول رقم:(02) تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى دول المغرب العربي خلال الفترة (2010-2017)

الوحدة: (مليار دولار)

السنوات	الجزائر	المغرب	تونس
2010	2301	9157.3	1512.5
2011	2581	4256.8	1147.8
2012	1799	4272.8	2160.3
2013	1691	5335.8	1095.6
2014	1488	3582.3	1060.3
2015	-587.3	3200	1002
2016	1635	2157.15	885
2017	1232	2668	881

المصدر: مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

من خلال الجدول اعلاه يلاحظ المسار المتذبذب لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لهذه الدول بين التراجع والتحسن و يمكن ترجمته الى الشكل التالي:

الشكل رقم (02): تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى دول المغرب العربي خلال الفترة (2010-2017)

الوحدة: مليار دولار

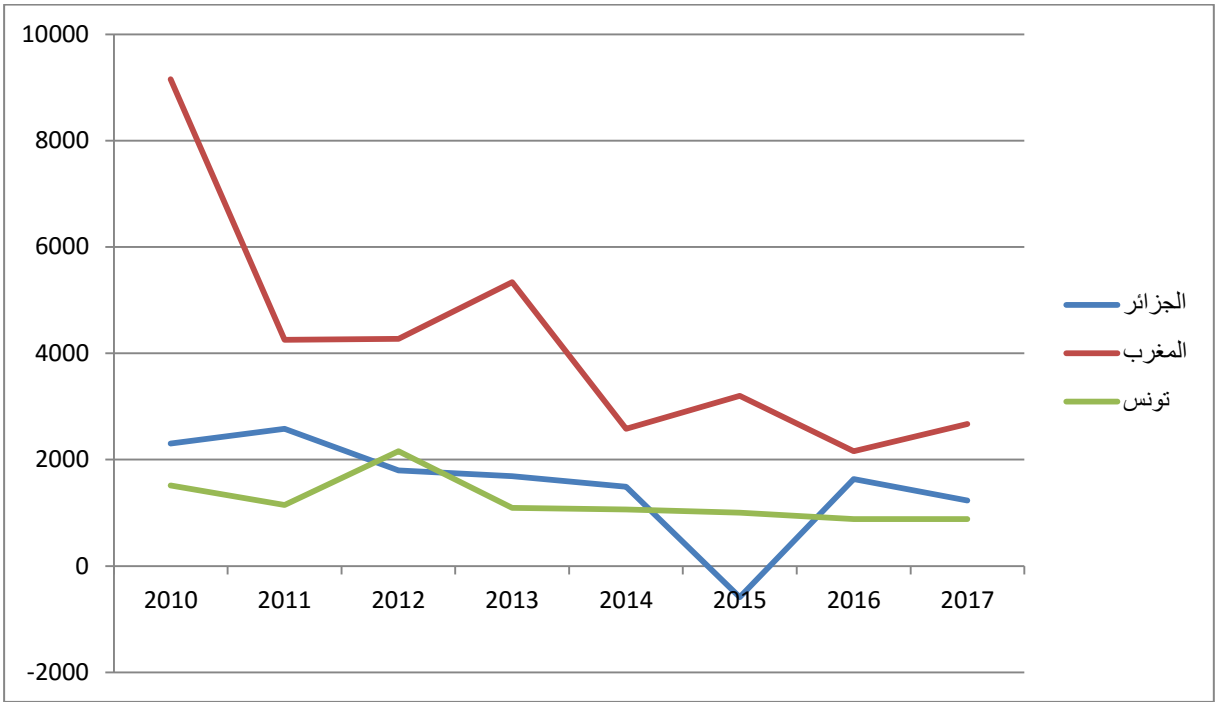

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل نلاحظ ان الاستثمار في دول المغرب العربي كانت متباينة نسبيا، فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار المباشر سنة 2016 في كل من الجزائر بنسبة 320%، والمغرب بنسبة 12.09% سنة2017 وهي نسبة معتبرة مقارنة باسنة 2016.في حين انخفض في تونس بنسبة 1% ويبدو أن الأمر راجع للأحداث السياسية والأمنية التي تشهدها تونس في السنوات الأخيرة، وهذا يدل على أن للمغرب أداء جيد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة لدول المغرب العربي.

فمن خلال تتبع حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر والمغرب وتونس خلال السنوات الأخيرة، نلاحظ أن الأرقام كانت متقاربة نسبيا بين هذه الدول، وشهدت تذبذبا من سنة إلى أخرى بين الارتفاع والانخفاض، وكانت مجمل هذه التدفقات ضئيلة جدا مقارنة بإمكانيات هذه الدول، فلم تمثل هذه التدفقات في مجملها سوى 12.67% من إجمالي التدفقات إلى الدول العربية سنة 2016 و14% منها سنة 2017، كما نلاحظ تراجع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى كل من الجزائر وتونس خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، خاصة الجزائر التي تراجعت بشكل رهيب إلى قيمة سالبة بمقدار587.3 مليون دولار سنة 2015.

جراء عملية تصفية الاستثمار الأجنبي المباشر، كما ارتفعت بشكل واضح في المغرب إلى أعلى مستوى لها خلال الفترة (2010 - 2017) ففي سنة 2017 بلغت قيمة التدفقات إليها حوالي 2.67مليار دولار بما نسبته 7.9% من إجمالي التدفقات العربية وهو رقم جيد.

المطلب الثالث: مؤشر رصيد الميزان التجاري الدول المغرب العربي

سنحاول التطرق إلى رصيد الميزان التجاري لكل دولة من خلال الفرق بين الصادرات والواردات لكل دولة خلال الفترة (2010-2017) :

الجدول رقم(03): رصيد الميزان التجاري لكل دولة من خلال الفرق بين الصادرات و الواردات خلال الفترة(2010-2017).

الوحدة: (مليار دولار)

		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	قيمة الصادرات	75.05	73.48	71.86	65.91	62.88	37.78	24.48	28.67
	قيمة الواردات	40.47	47.24	50.37	54.85	58.85	51.50	38.87	38.17
	رصيد الميزان التجاري	16.85	16.24	21.49	11.06	4.3	-13.71	-14.39	-9.5
تونس	قيمة الصادرات	22.13	22.05	22.15	21.98	21.57	17.45	16.90	17.58
	قيمة الواردات	24.24	25.80	26.30	26.29	26.80	22.18	21.39	22.59
	رصيد الميزان التجاري	-2.12	-3.31	-4.15	-4.31	-5.23	-4.73	-4.49	-5.6
المغرب	قيمة الصادرات	27.05	31.84	32.34	32.61	36.21	33.29	34.26	38.86
	قيمة الواردات	37	45.91	47.01	47.02	49.9	41.22	45.2	49.66
	رصيد الميزان التجاري	-9.95	-14.06	-14.68	-14.81	-13.69	-7.93	-10.94	-10.8

المصدر: احصائيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المركز الوطني للمعلومات الاحصائية والجمركيةCNIS

اولا: الجزائر

الشكل رقم (3): يمثل رصيد الميزان التجاري للجزائر من خلال الفرق بين الصادرات و الواردات خلال الفترة(2010-2017).

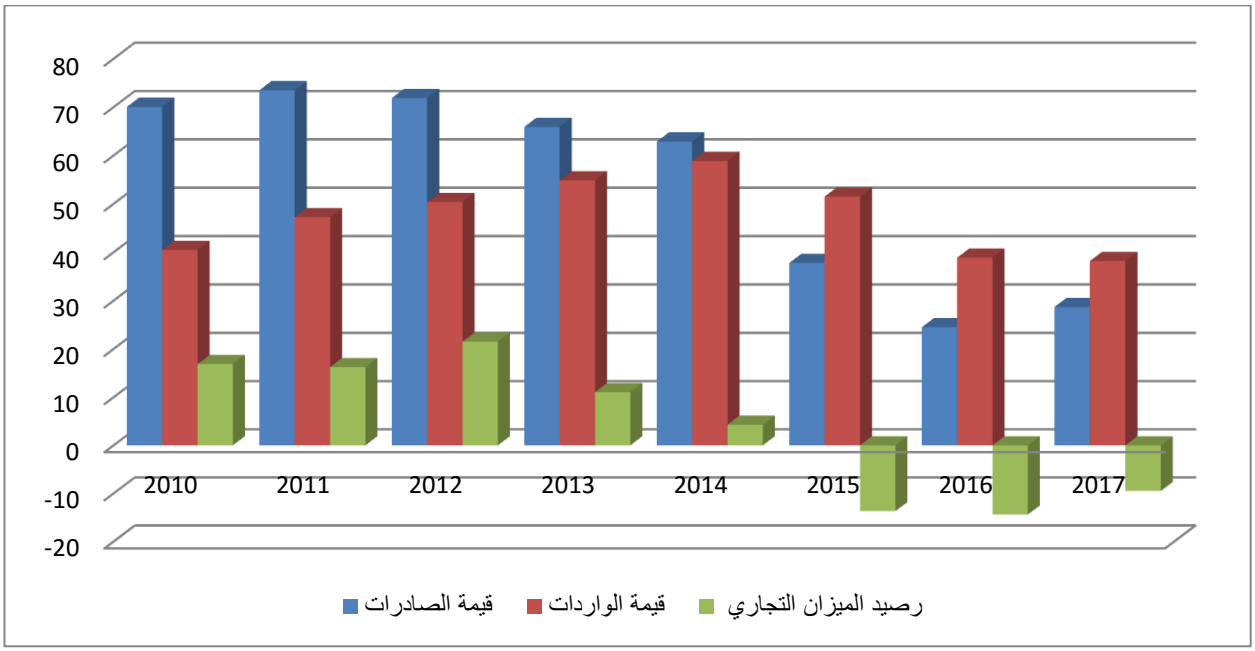

المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

يلاحظ من خلال الجدول أن رصيد الميزان التجاري الجزائري شهد وتيرة من النمو حتى بلغ سنة 2010 حوالي 16.85 مليار دولار، وهي قيمة كبيرة مقارنة بما كان يحقق في السنوات الماضية و يرجع السبب أساسا إلى القدرات التقديرية للنفط في الجزائر، و هذا ما يمثل دعامة الاستقرار لرصيد الميزان التجاري.

ثم عاد الفائض في السنتين 2011 و 2012 إلى الارتفاع وهذا راجع إلى ارتفاع الصادرات الجزائرية، ثم تراجع في سنة 2014 بسبب تراجع صادرات النفط الجزائرية مما أدى بالجزائر إلى اتخاذ إجراءات لتعديله، والتي منه تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وإلغاء القروض الاستهلاكية للحدد من فاتورة الواردات.

وتشير النتائج العامة المحققة من حيث إنجازات التبادلات الخارجية للجزائر خلال سنة 2015 إلى عجزا في الميزان التجاري ب 13.71 مليار دولار، مقابل فائض 4.3 مليار دولار أمريكي المسجلة خلال سنة 2014، هذا المؤشر يفسر انخفاض متزامن للواردات والصادرات المسجلة خلال الفترة ذاتها المذكورة أعلاه.

من حيث نسبة تغطية الواردات بالصادرات بلغت نسبة 73% سنة 2015 مقابل % 107 المسجلة سنة 2014.

وفي نهاية سنة 2016 وسنة 2017 نلاحظ انخفاض في رصيد الميزان التجاري حتى وصل أدنى مستوياته ب 14.39- في سنة2017 بقيمة 9- بسبب المنح المفرط لتراخيص الاستيراد مما ادى الى ارتفاع فاتورة الاستيراد بالضافة الى انهيار اسعار النفط الى أدنى مستوياتها في أخر10 سنوات مما اثر على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

ثانيا: تونس

الشكل رقم (04): يمثل رصيد الميزان التجاري لتونس من خلال الفرق بين الصادرات و الواردات خلال الفترة(2010-2017).

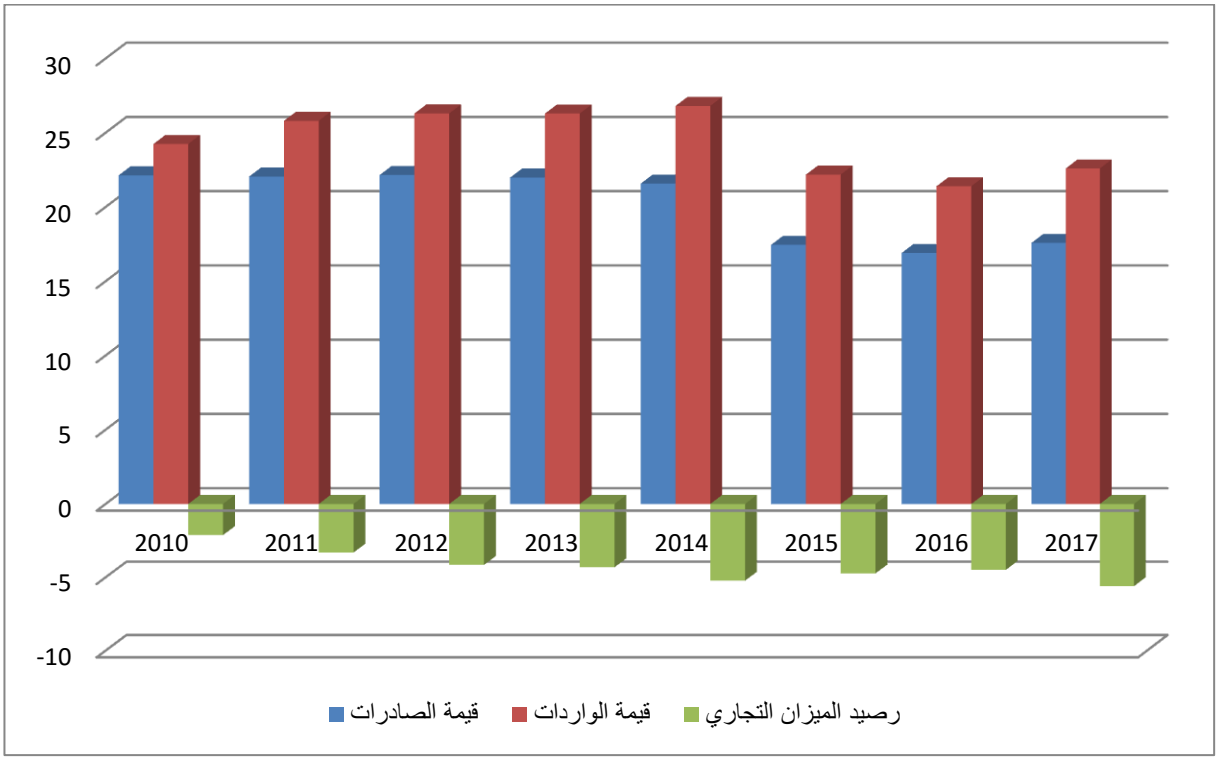

المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال الجدول أن مستوى العجز التجاري في تونس سجل مستوى قياسيا، وقدر بحوالي 5.6 مليار دولار، خلال سنة 2017 وبذلك يكون قد ارتفعت مقارنة بالسنوات الماضية، وتبعا لذلك تراجعت نسبة تغطية الصادرات للواردات بشكل طفيف وهذا راجع إلى عدة عوامل ومن أهمها :

هبوط قيمة الدينار التونسي تسبب في تضخم كلفة الإنتاج جراء ارتفاع أسعار المواد الأولية والتجهيزات بالأسواق العالمية، وهذا ما دفع عددا من الشركات المصدرة لتنشط فقط في مجال التوريد في ظل الزيادات في الأجور والضرائب وغيرهما.

السياسة الحكومية المتبعة لتعوم الدينار طبقا لتعليمات صندوق النقد الدولي.

تراجع صادرات بعض منتجات الطاقة، مثل الفوسفات تراجعا قياسيا عقب سبع سنوات من الثورة جراء استمرار حالة الاحتقان والإضرابات المعطلة للإنتاج وللحد من عجز الميزان التجاري يجب العمل في البداية على تطوير صادراتها التقليدية وإرجاعها إلى نسقها العادي نحوى هذه البلدان خاصة الفوسفات، وما يوفره من فرص تصدير وشراكة في قطاع النسيج والمواد الأولية التونسية.

ثالثا: المغرب

الشكل رقم (5): يمثل رصيد الميزان التجاري للمغرب من خلال الفرق بين الصادرات و الواردات خلال الفترة(2010-2017).

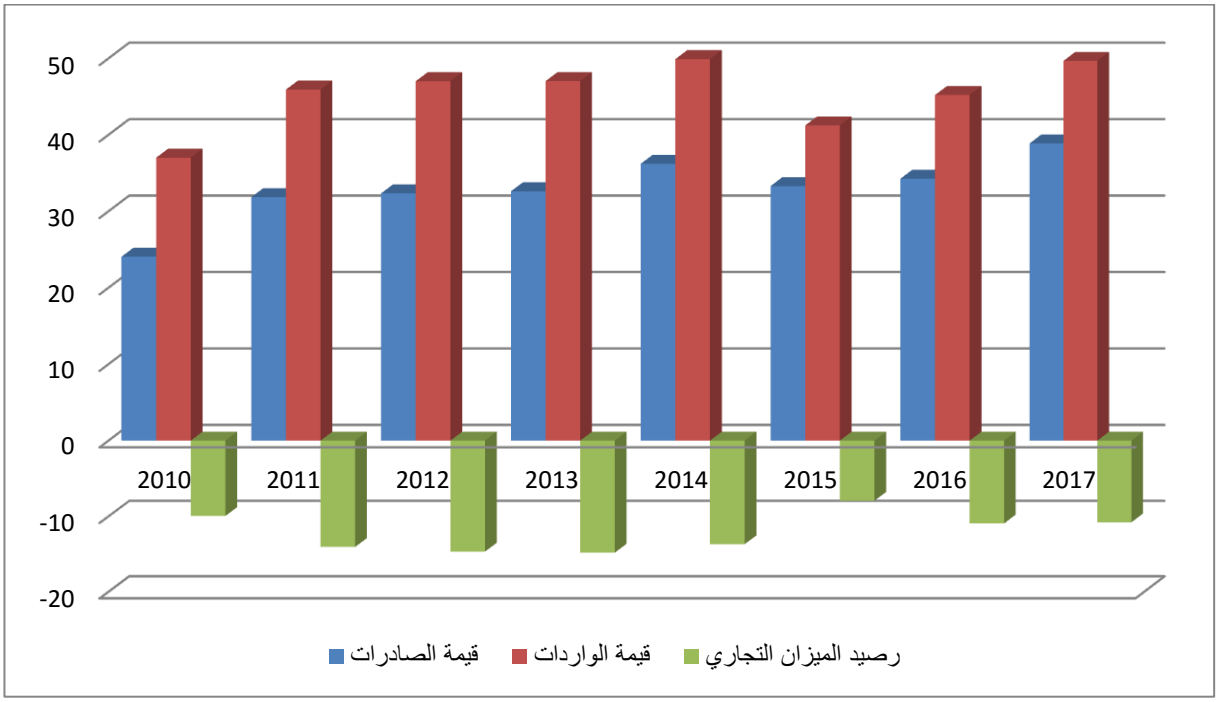

المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

ونلاحظ كذلك من خلال الجدول تفاقم العجز في رصيد الميزان التجاري المغربي خلال الأعوام الأخيرة، حيث تجاوز حجم واردات الدولة حجم صادراتها ففي سنة 2010 وصل العجز في الميزان التجاري الى 9.95 مليار دولار وفي الوقت الراهن يمثل العجز التجاري في المغرب 23% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الأمر لا سابق له في تاريخ دولة المغرب الحديث، فرغم ارتفاع صادرات السيارات والفوسفات لم تخفف من الزيادة القياسية التي شهدتها فاتورة الطاقة ومواد التجهيز والاستهلاك إلا أن العجز أصبح في وتيرة متزايدة، وهذا راجع إلى اتفاقيات التبادل الحر التي انخرط فيها المغرب، حيث يرى الاقتصاديون أنه يجب مراعاة مصالح المغرب والتركيز على المناطق التي تتوفر فيها صادرات المملكة على امتياز تنافسي.

تزايدت وتيرة العجز في الميزان التجاري المغربي في الفترة 2011حتى 2013 حيث بلغ اعلى مستوياته وذلك عندما سجل 14.81- سنة 2013 وذلك راجع الى ارتفاع الواردات الطاقية من النفط والغاز حيث بلغت أسعار النفط ذروتها في تلك الفترة، وارتفاع فاتورة وارداتها من القمح، كل ذلك أدى الى تفاقم العجز الى مستوى غير مسبوق.

شهدت السنوات 2014 و2015 تعافي الميزان التجاري المغربي حيث بلغ13.69-و 7.93- على التوالي وذلك بسبب الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها المغرب من خلال اصلاح الجهاز المصرفي، بالإضافة الى القروض التي استلمها المغرب من صندوق النقد الدولي لتمويل العجز المتفاقم في السنوات الاخيرة.

ارتفع العجز في الميزان التجاري سنة 2016 و2017 حيث سجل 10.94- و10.80- على التوالي رغم الانتعاش الملحوظ في قيمة الصادرات الا أن نسبة تغطية الصادرات للواردات لم تتجاوز 78.83% سنة 2017 وذلك بسبب ارتفاع الواردات بنسبة 18% ويعزي نمو الواردات الى ارتفاع المقتنيات من المواد الطاقية بنسبة36.1% ، وسلع التجهيز بنسبة 5.4% والمواد الخام بنسبة 8.7% ونصف المصنعة بنسبة 2.4% والمواد الجاهزة للاستهلاك بنسبة 2.3% وانخفاض واردات المواد الغذائية بنسبة 0.1%.

المبحث الثالث: تحليل تنافسية دول المغرب العربي وفق المؤشرات المركبة

المطلب الاول: تحليل تنافسية دول المغرب العربي وفق مؤشر التنافسية العالمي

يعتمد تقرير التنافسية العربية على مؤشر التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة، فالتنافسية الجارية تركز على الأداء الجاري والعوامل التي تؤثر عليه مثل الأسواق ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها، أما التنافسية الكامنة فتعني القدرات البعيدة الأثر على التنافسية التي تشكل البنية التحتية التي تضمن استدامة القدرة التنافسية، ومن ثم استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية، ويدخل في عناصر هذا المؤشر التعليم، والبحث والتطوير، وبيئة الابتكار والبنية التحتية، تحصلت الجزائر على 0.16 في الطاقات الابتكارية وعلى 0.17 في للتدخل الحكومي وكذا 0.40 في الإنتاجية والتكلفة.[1]

لتقييم موقع تنافسية الاقتصاد الجزائري أكثر ضمن مؤشر التنافسية العالمي يمكن مقارنتها مع بعض الدول التي تملك معها نفس المقومات الاقتصادية والاجتماعية والجدول يوضح مقارنة أداء الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية:

جدول رقم (04): ترتيب دول المغرب العربي في مؤشر تنافسية العالم 2017/2010

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	↓83	↓86	↓87	↓111	↑100	↑79	↓87	↓92
تونس	↓40	↑32	↓40	↓55	↓87	↑87	↓92	↑87
المغرب	↓73	↓75	↑73	↑73	↓77	↓72	↓72	↓71
من	133	139	142	144	144	144	140	144

المصدر: صندوق النقد العربي، تنافسية الدول العربية

كشف تقرير تنافسية الدول العربية لصندوق النقد العربي أن المغرب بات الاقتصاد الأول في المنطقة المغاربية، تلته تونس ثم الجزائر، بينما لم يتمّ تصنيف موريتانيا وليبيا.

وفصّل التقرير حالة اقتصادات المنطقة، اعتمادا على 12 مؤشرا أهمها جودة المؤسسات والبنية التحتية، والتعليم والتدريب، وكفاءة سوق العمل والجاهزية التكنولوجية، وحجم سوق العمل والابتكار[2].

أولا: المغرب

حل المغرب في المرتبة الأولى مغاربيا والثامنة عربيا، أما عالميا فجاء في المرتبة 71.

وقال التقرير الدولي إن الاقتصاد المغربي بلغ سنة 2017 أعلى درجاته في التنافسية منذ العام 2007، وأشار إلى أن الاقتصاد المغربي يعيش أحوالا جيدة في قطاعي الصحة والتعليم الأساسي والبنية تحتية، وهي نقاط قوته.

[1] غربي العيد، تحليل اثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة،2017-2018، ص65

[2] تقرير التنافسية العربية، صندوق النقد العربي، 2017.

غير أن بيئة الابتكار ونظام التعليم العالي والتدريب، وكفاءة سوق العمل تظل التحديات الأبرز أمام الاقتصاد المغربي، التي يجب عليه العمل لتحسينها.

وأوضح التقرير الدولي أن المغرب اتبع سياسة تجارية وصناعية، مكنته من جذب الشركات الأجنبية في قطاعات السيارات والنسيج. هذه الإجراءات ساهمت في زيادة الانفتاح الدولي على الاقتصاد وتحسين الكفاءة العامة لسوق السلع المغربي وأثارت المنافسة، ما أدى إلى تقدم المغرب 10 مراتب منذ عام 2007.

وفي التفاصيل، حل المغرب في المرتبة 49 من حيث جودة المؤسسات، و54 في مؤشر البنى التحتية، و81 في الصحة والتعليم الابتدائي، و101في التعليم العالي والتدريب و120 في كفاءة أسواق العمل، و82 في الجاهزية التكنولوجية و94 في الابتكار.

ثانيا: الجزائر

حلت الجزائر في المرتبة، الثالثة مغاربيا، التاسعة عربيا و97 عالميا، وقال التقرير إن الجزائر سجلت تحسنا في العديد من المجالات منذ العام 2015، لكن هذا التحسن "قابله تدهور في حالة الاقتصاد الكلي، بسبب تهاوي أسعار النفط.

نقاط القوة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، تتركز في حجم السوق وجودة قطاعي التعليم الأساسي والصحة وكذلك بيئة الاقتصاد الكلي.

وتشير المعطيات إلى تردي أوضاع سوق العمل، لذلك لابد من تنويع الموارد لتكون هناك فرص مستدامة طويلة الأمد في سوق العمل، تنعش الاقتصاد وتنوع مداخيله، كما أن الاقتصاد الجزائري سيستفيد أكثر من تطوير جودة التعليم، وبرامج التدريب المرتبطة بسوق العمل.

ولفت التقرير إلى ضرورة تحسين بيئة الابتكار والاندماج الاقتصادي، وأوضح أن كفاءة سوق العمل تدهورت أكثر، من حيث التوظيف والنشاط.

وأدت مجموعة من الاستثمارات والأطر التنظيمية، إلى تحسين قطاع الاتصالات، ما سمح بازدهاره خلال العقد الماضي وخفض الفجوة مع الاقتصادات الأكثر تقدما.

وعلى صعيد المؤشرات التي يعتمدها التقرير في ترتيبه للدول، سجلت الجزائر المرتبة 88 عالميا في جودة المؤسسات و93 في البنى التحتية و71 في الصحة والتعليم الابتدائي و92 في التعليم العالي والتدريب و133 في كفاءة أسواق العمل و98 في الجاهزية التكنولوجية و104 في الابتكار.

ثالثا: تونس

أما تونس فحلت في المرتبة الثانية مغاربيا، أما عربيا ودوليا فحلت في المرتبتين 10 و87 على التوالي سنة 2017.

حسب التقرير الدولي، فإن الاقتصاد التونسي لم يحقق أي تقدم منذ نهاية الأزمة السياسية في البلاد سنة 2014 ، الاقتصاد التونسي أصابه الركود منذ انتهاء الأزمة السياسية في البلاد عام 2014.

تحسين سوق العمل لا يزال يشكل الأولوية الرئيسية لإصلاح المنظومة الاقتصادية في البلاد، وهو أحد المؤشرات التي تراجعت فيها تونس.

ووصف التقرير حالة بنية الاقتصاد الكلي بأنها "صعبة للغاية"، خصوصا مع انخفاض المدخرات الإجمالية وزيادة العجز العام وارتفاع الديون.

أما نقاط القوة في الاقتصاد التونسي، فتمثّلت في الجاهزية التكنولوجية التي قال التقرير إنها تحسنت بشكل كبير، إذ تتصدر تونس الدول الأفريقية في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

كما شهدت جودة عمل المؤسسات تحسنا طفيفا، لكن البيروقراطية الحكومية والفساد وعدم الاستقرار السياسي، لا تزال عوامل تقف في وجه تقدم الاقتصاد وانتعاشه.

وعلى صعيد المؤشرات، حلت تونس في المرتبة 80 عالميا من حيث جودة المؤسسات، والمرتبة 82 في البنية التحتية و58 في الصحة والتعليم الابتدائي و82 في التعليم العالي والتدريب، و135 في كفاءة أسواق العمل و85 في الجاهزية التكنولوجية و99 في الابتكار.

المطلب الثاني: مؤشر الابتكار العالمي GII (Global Innovation Index) لدول المغرب العربي

ويوضح الجدول التالي مراتب دول المغرب العربي عالميا ضمن مؤشر الابتكار العالمي للفترة 2010-2017:

الجدول رقم (05): ترتيب دول المغرب العربي في مؤشر الابتكار العالمي للفترة 2010-2017

السنة	الجزائر	تونس	المغرب
2010	121	62	94
2011	125	66	94
2012	124	70	92
2013	138	70	92
2014	133	78	84
2015	126	76	78
2016	113	77	72
2017	108	74	72

المصدر: احصائيا مؤشر الابتكار العالمي، المنظمة العالمية للملكية الفكرية للأمم المتحدة (الويبو)

من خلال معطيات الجدول اعلاه يلاحظ ان مؤشر الابتكار العالمي خلال الفترة 2010- 2017 أن هناك فجوات كبيرة بين الدول مغاربية، حيث احتلت دول المغرب وتونس المراتب المتوسطة عربيا و عالميا بينما تقبع الجزائر في ذيل الدول العربية وفي قاع التصنيف العالمي. وبالرجوع إلى بعض الأرقام في مجال الابتكار نرى أن نسبة الباحثين الجزائريين إلى عدد السكان تمثل0.06 %، وهو رقم متواضع مقارنة بأحد شركاء الجزائر التجاريين (فرنسا) حيث ترتفع النسبة فيها إلى0.43% أما نسبة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي إلى إجمالي الدخل ضمن البرنامج الوطني فاقتربت مع بداية سنة 2017 من 0.6 %، وهو بعيد عن المعدل العالمي الذي يلامس 04%. وبالنسبة لنفقات الابتكار في الجزائر تتمثل 1% من الناتج الداخلي الخام، مما جعله تشكل أحد أسباب ضعف استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الابتكار، وهذا ما يضعف ميزان مدفوعات الابتكار ويدفع إلى استيراد التكنولوجيا بدل الاستثمار في الابتكار.

المطلب الثالث: انعكاس سعر الصرف على صادرات كل من الجزائر، تونس والمغرب

أولا: تأثير تقلبات أسعار الصرف والنفط على تنافسية الصادرات الجزائرية في الفترة (2010-2017)

سنتطرق في هذا العنصر إلى تحليل تأثير تقلبات أسعار الصرف والنفط في الجزائر وانعكاسها على قيمة الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2017

الجدول رقم(06): يمثل تطور أسعار النفط، الصرف، الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2017

السنة	الدينار/الدولار	الصادرات	أسعار النفط
2010	73.02	5705	71
2011	73.02	7348	87
2012	77.80	7186	86
2013	79.78	6591	91
2014	80.74	6288	86
2015	100.53	3776	42
2016	50109.	2448	44
2017	110.28	2867	47

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار Andi

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على النفط والغاز، حيث يمثل قطاع المحروقات حوالي 98% من صادرات الجزائر وقد بلغت ارادات النفط في الجزائر حوالي 34 مليار دولار عام 2017 مقابل 61 مليارا عام 2010.

إن انخفاض الإيرادات الحكومية نتيجة لانخفاض أسعار النفط والتي ترافقت مع ازدياد قوة الدولار الأميركي قد دفع بالدينار الجزائري للانخفاض مقابل الدولار بنسبة 47.7 % منذ عام 2010 وحتى اليوم وبما أن هناك انخفاض في سعر الصرف الفعلي الحقيقي فذلك دليل على انخفاض تكاليف السلع المحلية مقارنة بشركائها، وذلك لوجود فجوة في معدلات التضخم لصالح الجزائر على حساب الشركاء التجاريين مما يؤدي إلى ارتفاع التنافسية السعرية للجزائر، بمعنى تصبح السلع الجزائرية مقومة بالعملات الأجنبية أقل سعرا والعكس بالنسبة للسلع الأجنبية لما تقوم بالدينار الجزائري.

و إذا كانت الجزائر من الدول النفطية قد استفادت من ارتفاع أسعار المحروقات لتحسين مؤشرات القدرة التنافسية للاقتصاد الكلي ، فإنها لا تزال تتأثر بضربات مالية موجعة جراء تقلبات أسعار الصرف في ظل التبعية لصادرات النفط التي تشكل 98% من قيمة مجمل الصادرات، كما أن احتياطي الجزائر من العملة الأجنبية موزع بين نسبة 55 % بالأورو، وحوالي 45 % بالدولار، وفي غضون ذلك تكشف التعاملات في البورصات العالمية ارتفاع عملة الأورو قياسا بالدولار في الوقت الذي سجل فيه النفط مستوى قياسيا ثم انخفض، فهذه المعطيات تسهم في تحديد عدة عوامل مؤثرة في الاقتصاد الوطني:

- زيادة الإيرادات النفطية للجزائر نتيجة تصدير البرميل بسعر مرتفع، هذه الزيادة تتراجع كون العملة المدفوع بها هي الدولار الذي عرف تدهور مقابل الأورو.
- ارتفاع سعر الأورو وهي العملة التي تسدد بها الجزائر وارداتها تسهم في تراجع جني الأرباح جراء ارتفاع سعر النفط،

-ارتفاع سعر المحروقات ستزيد من تكلفة فاتورة الواردات الجزائرية من سلع غذائية و تجهيزات الإنتاج، ارتفاع تكلفة الطاقة و النقل ..... إلخ.

-ارتفاع اسعار النفط الى اسعار قياسية مع ارتفاع قيمة الدولار، يستلزم انخفاض الطلب على هذه السلعة الاستراتيجية التي تصبح مكلفة، وبذلك انخفاض مرونة الطلب الانتاجي مما يؤدي الى تراجع الكمية المنتجة والمصدرة من هذه السلعة مما يؤدي الى تراجع ايرادات النفط وبذلك تراجع الصادرات.

ثانيا: تأثير تقلبات أسعار الصرف على تنافسية الصادرات التونسية في الفترة (2010-2017)

يعتمد الاقتصاد التونسي على سياسة تنويع الاقتصاد حيث لا يزيد مساهمة كل قطاع عن 10% من حجم الاقتصاد الكلي، باستثناء قطاع السياحة التي تمثل 30%.

يؤدي انخفاض الدينار التونسي مقابل العملات الاجنبية الى زيادة القدرة التنافسية للسلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة مرونة الطلب الإنتاجي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة القدرة التصديرية.

حيث لاحظنا أن سعر الدينار التونسي في انخفاض مستمر من 1.43 دينار للدولار الواحد سنة 2010 الى 2.42 دينار سنة 2017،إلا انه لم يقابله ارتفاع في قيمة الصادرات لنفس الفترة حيث بلغ 17.58 مليار دولار سنة 2017 مقابل 22.13 مليار دولار سنة 2010 وذلك راجع إلى انخفاض سعر الصرف حيث زادت الصادرات من حيث الكمية و لم تصحبه زيادة من حيث القيمة.

من جانب قطاع السياحة فإن انخفاض قيمة الدينار التونسي في الفترة 2010-2017 ادى الى تفضيل السياح للوجهة التونسية حيث ارتفع عدد السياح من6 مليون سنة 2010 الى7 مليون سنة 2017، وهذه الزيادة في عدد السياح لم يصحبها زيادة في قيمة دخل قطاع السياحة حيث بلغت 1.16مليار دولار سنة 2017 مقابل 1.2 مليار دولار سنة 201.

ثالثا: تأثير تقلبات أسعار الصرف على تنافسية الصادرات المغربية في الفترة (2010-2017)

يعتمد الاقتصاد المغربي في جذب العملة الصعبة وزيادة الاحتياطي من النقد الأجنبي على قطاع الصناعة والسياحة بشكل أكبر، وإن أي انخفاض في قيمة العملة المحلية سيسهم لا محالة في زيادة الصادرات من السلع المنتجة محليا مستفيدا من مرونة الطلب السعرية المنخفضة بسبب انخفاض قيمة السلع المحلية مقارنة بالأجنبية وهذا ما يكسبها مرونة طلب انتاجي اعلى، حيث تكتسب السلع المغربية قدرة تنافسية تصديرية اعلى.

أدى الانخفاض المستمر والمتزايد لسعر العملة المحلية من8.42 درهم للدولار الواحد سنة 2010 الى 9.69 درهم سنة 2017 إلى زيادة كمية السلع المصدرة وخاصة في قطاع السيارات، وبذلك زيادة قيمة الصادرات بشكل عام.

أدى الانخفاض في قيمة الدرهم المغربي الى اكتساب السياحة المغربية ميزة نسبية من حيث السعر مقارنة بالبلدان السياحية المنافسة حيث بلغ عدد السياح لسنة 2017 سائح مقابل سائح سنة 2010 وهذا ما أسهم في جذب العملة الصعبة وزيادة احتياطي النقد الاجنبي، كل هذا ساهم بشكل مباشر في تحسين القدرة التنافسية للمغرب وتحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية وأثر ايجابا على الاقتصاد بشكل عام.

خلاصة الفصل الثاني

يلعب سعر صرف عملات المغرب العربي على غرار الدرهم المغربي والدينار الجزائري والتونسي دورا هاما في تحديد وضعية الميزان التجاري لهذه الدول حيث يساهم بشكل كبير في تشجيع القدرة التصديرية وجذب الاستثمار وبتأثيره على تحديد المركز التنافسي للاقتصاد حيث انه كلما ارتفع سعر صرف العملات الاجنبية مقابل العملة المحلية تكتسب السلع المحلية ميزة تنافسية مقابل السلع الاجنبية لذلك اضطرت حكومات هذه الدول الى اجراء اصلاحات وتعديلات مهمة مست مختلف الجوانب الاقتصادية بشكل عام ونظام سعر الصرف بشكل خاص تماشيا مع تطبيق برامج اقتصادية تنموية بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي.

خـــــــــاتمة

خاتمة

إن انخفاض سعر الصرف لعملة بلد ما ليس بالضرورة أن تشير إلى ضعف الاقتصاد، وعلى هذا الأساس فمن الممكن إن تقوم دولة ما بتخفيض سعر صرف عملتها لأسباب تتعلق بزيادة النشاط الاقتصادي وزيادة قدرتها التنافسية على المستوى المحلي والعالمي، حيث إن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى جعل المنتجات المحلية أرخص نسبيا من المنتجات الأجنبية، فيزداد الطلب المحلي على المنتجات المحلية وهذا يشجع المنتجين على زيادة إنتاجها، كما إن انخفاض أسعار المنتجات المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية سيزيد من الطلب الخارجي على المنتجات المحلية وهذا ما يجعلها اكثر تنافسية، ويدفع بالمنتجين إلى التوسع أكثر، وهذا التوسع يزيد من الطلب على عناصر الإنتاج فتنخفض البطالة، وان انخفاض سعر الصرف للسلع المحلية وزيادة الطلب عليها من الخارج يعني زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي واكتساب قدرة تنافسية اعلى وزيادة التصدير وتحسن ميزان المدفوعات وزيادة الاحتياطي النقدي.

إن التنافسية ما هي إلا واحد من محددات النمو ولا يجب تحليلها أو تفسيرها من خلال كل العناصر التي تحدد النمو بشكل عام، كما ان الأقطار عادة ما تتنافس مثلها في ذلك مثل سعر الصرف، وجذب الاستثمار، ووضعية الميزان التجاري، وكذلك تتنافس السلع والخدمات المستوردة مع السلع والخدمات المنتجة محليا، كما أنها تتنافس للحصول على أكبر حصة ممكنة من التدفقات المالية سواء في شكل استثمارات أجنبية مباشرة أو استثمارات في المحفظة أو القروض.

فيما يتعلق بالتنافسية الجارية للأقطار العربية يمثل تدني نوعية البينة التحتية والمؤسسات، وعدم ملائمة بيئة قطاع الأعمال والتدخل المفرط للحكومة في النشاط الاقتصادي، أهم المعوقات الأساسية تجاه تحسين تنافسيتها الجارية، كما أن جسامة الفجوة في مجال البنية التحتية مؤشر يعبر عن الصعوبة التي تحدها الأقطار العربية في رفع قدرتها التنافسية من حيث اقتحام الأسواق الدولية في مجالات الصادرات والقدرة على اجتذاب الاستثمارات الداخلية والخارجية

فيما يتعلق بالتنافسية الكامنة فان الدول العربية تعاني بدرجات متفاوتة الفجوة الرقمية نتيجة التطور المحدود في استخدام تقنية الاتصالات والمعلومات الحديثة الناجم بدوره عن ضعف كبير في البنية التحتية التقنية وعدم تطور قطاع الاتصالات ونقص الاستثمارات فيه، كما أن الإنفاق على البحث والتطوير لا يدل على ايلاء أهمية لتطوير الطاقة الابتكارية، و لم يكن مؤشر تطور رأس المال البشري أحسن حالا، إذ مازالت معدلات الأمية مرتفعة.

والجزائر وتونس والمغرب كغيرها من الدول العربية تصنف ضمن الدول ذات القدرات التنافسية الضعيفة، فبالعمل ومواصلة الاصلاحات على غرار الدول التي حققت نجاحا في المجال التنافسي، تضمن نجاحا مستقبليا واندماجا في الاقتصاد العالمي.

اولا: نتائج الدراسة

من أهم نتائج هذه الدراسة نجد:

- يعتبر سعر الصرف او قيمة العملة واجهة كل اقتصاد، وهذا ما يسمح له بقياس القدرة التنافسية واعتباره كمؤشر جزئي على تنافسية البلد،
- انخفاض العملة الوطنية الجزائرية لم يشجع الصادرات لعدم وجود تنويع في هيكلها، وهو عكس المتوقع نظريا؛
- قياس القدرة التنافسية أمر صعب جدا ولا يمكن الاستدلال عليه بالاعتماد على مؤشر واحد، لأن ذلك سوف يعطي نتائج غير دقيقة؛
- إن اهمية سعر الصرف في كونه اداة ربط بين الاقتصاد المحلي واقتصاديات الدول الاخرى، وهذا ما تظهره عمليات التصدير حيث يعتبر وسيلة لزيادة تنافسية الصادرات من خلال سياسة تخفيض العملة الوطنية، ويظهر ذلك جليا خلال الفترة ما بين 2010الى2017؛
- يتوقف نجاح سعر الصرف في التأثير عل تنافسية الصادرات خار المحروقات على الظروف الخاصة بكل بلد وبنيته الاقتصادية؛

- تملك دول المغرب العربي العديد من الامكانيات التي ان استغلت بالشكل الصحيح وفي الوقت المناسب، تحولت الى قدرات تنافسية تستخدمها للرقي بمكانتها الاقتصادية على الصعيد الدولي.

ثانيا: اختبار صحة الفرضيات

من خلال نتائج هذه الدراسة يمكن اجراء اختبار للفرضيات كما يلي:

- فيما يخص الفرضية الأولى، والتي تشير الى أن العوامل المؤثرة في سعر الصرف هي عوامل السوق المتمثلة في العرض والطلب. فمن خلال دراستنا للموضوع نجد انه يؤثر في سعر الصرف كل من العوامل الاقتصادية والعوامل الفنية، وهذا ما يؤكد عدم صحة هذه الفرضية.
- بالنسبة للفرضية الثانية والتي تنص على ان الدول العربية تتمتع بقدرة تنافسية ضعيفة بسبب تركيبتها الاقتصادية الحالية والسياسة الاقتصادية المتبعة، لكنها قد تتمتع بقدرة تنافسية قوية مستقبلا اذا احسنت استغلال امكانياته. لقد بينت دراستنا للموضوع أن الدول المغاربية تقبع في ادنى مستويات ترتيب مؤشر التنافسية العالمي، كما بينت الدراسة تمتع هذه الدول بموارد وقدرات جيدة تمكنها من تحسين مراتبها العالمية في مؤشر التنافسية ان تم تطويرها، وهذا ما يؤكد صحة هذه الفرضية.
- بالنسبة للفرضية الثالثة والتي تنص على انه كلما انخفض سعر الصرف كلما اكتسبت السلع المحلية ميزة تنافسية، ومن خلال تتبع تطور صادرات الدول محل الدراسة خلال فترة الدراسة نجد انه كلما انخفض سعر صرف العملة المحلية كلما اصبحت السلع المحلية ارخص مقارنة بالسلع الاجنبية من منضور الاجانب وهذا ما يكسبها ميزة تنافسية مقابل السلع الاجنبية. وهذا ما يؤكد صحة هذه الفرضية ايضا.

ثالثا: التوصيات والاقتراحات

من خلال النتائج المتوصل أليها يمكن قديم مجموعة من التوصيات

- ضرورة الارتقاء لأداء الجهاز الانتاجي والمناخ الاستثماري العربي الى المستوى الذي يجعله مصدر للتأثير على مؤشرات اداء الاقتصاد الكلي، والخروج من حلقة الاقتصاد الريعي؛
- يجب الاخذ بسياسة أسعار الصرف التي تناسب ظروف الدولة وتحافظ على استقرار التوازنات الكلية؛
- يجب منع التغيرات الكبيرة في سعر الصرف حتى لا تحدث اثار سلبية على التجارة الخارجية؛
- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية، لأنه لا تنافسية لأي بلد دون تنافسية مؤسساته الاقتصادية؛
- ضرورة تنويع الصادرات خارج المحروقات، لتفادي التعرض للصدمات الاقتصادية نتيجة انهيار اسعار البترول.

افاق الدراسة

رغم الصعوبات الكبيرة لتي واجهتنا في اعداد هذه المذكرة من تضارب الاحصائيات وعدم دقتها وصولا الى كثرة الجوانب التي يتناولها الموضوع، فإن هذه المذكرة لا تخلو من العيوب والنقص الذي يشوب جميع المذكرات، لكن الاكيد انه يفتح النقاش لدراسة مواضيع متعددة تستكمل جوانب هذا الموضوع، لذلك نقترح بعض المواضيع التي نراها جيدة بان تكون اشكالية لمواضيع ابحاث اخرى:

- دراسة اثر سعر الصرف على وضعية ميزان المدفوعات؛
- دراسة اثر سعر الصرف على تنافسية قطاع الصناعة؛
- دراسة اثر القدرة التنافسية على جذب الاستثمار الاجنبي.

قائمة المراجع والمصادر

اولا: الكتب

- ابو قحف عبد السلام، التنافسية وتغيير قواعد اللعبة، مطبعة الاشعاع، الاسكندرية، مصر، 1996.
- بالقاسم بلعباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة جسر التنمية، العدد23، الكويت، 2003.
- حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الفتح، الإسكندرية، مصر،2008.
- عبد المجدي قدي، المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- علي سعد محمود داود، الإدارة المالية الدولية، دار التعليم الجامعية، الإسكندرية.
- فؤاد سباغ، دراسة الاوضاع الاقتصادية التونسية، تونس، مارس 2017.
- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.
- ميرندا زغلول رزق، التجارة الدولية، جامعة الزقازيق، مصر،2010.

ثانيا: الاطروحات والرسائل

- باهي أشرف، اثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف دراسة حالة الجزائر للفترة 2000_2015، مذكرة ماستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة تبسة، 2016.
- غربي العيد، تحليل اثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة،2017-2018.

ثالثا: المجلات والمقالات

- جبوري محمد، محاضرة في مقياس المالية الدولية 2، جامعة طاهر مولاي سعيدة.
- ساعد محمد، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري، جامعة ابن خلدون تيارت، 2017-2018.
- نوري منير، تحليل التنافسية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد4.
- نوير طارق (world économic forum)، دور الحكومة الداعمة للتنافسية، حالة مصر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002.
- وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية وقياسها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الرابع والعشرون، ديسمبر2003، السنة الثانية.
- وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، العدد1، الجزائر، 2002.

مراجع باللغة الانجليزية:

- Debonneuil Michel et Lionel, compétitivité conseil d'analyse économique, paris, 2003
- Michel porter, the compétitive adventage of nation, Harvard business reviewapril-1990.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الغلاقة بين أسعار الصرف والقدرة التنافسية للبلد، من أجل معالجة إشكالية تأثير تقلبات سعر الصرف على تنافسية اقتصاديات الدول العربية، بالاعتماد على أسلوب التحليل للفترة 2010-2017، من خلال التطرق في الجزء النظري الى بعض المفاهيم الخاصة بسعر الصرف والتنافسية والعلاقة بينهما، اضافة الى بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، ثم قمنا باستعراض تطور متغيرات الدراسة بعد تقديمها، واستعمال المنهج التحليلي لدراسة العلاقة بين سعر الصرف والتنافسية، وتوصلت الدراسة الى أنه كلما انخفض سعر الصرف أدى الى اكتساب السلع المحلية قدرة تصديرية أعلى وهذا ما يكسب البلد قدرة تنافسية.

كما يعتبر سعر الصرف مؤشرا هاما ومتغيرا أساسيا له بالغ الأثر في رخاء أي بلد، كما يلعب في الوقت نفسه دورا رئيسا في قدرة الاقتصاد التنافسية، حيث تتعدد النظريات الاقتصادية التي تفسر العوامل المحددة له، وكيفية تأثيره على تحديد المركز التنافسي للاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: انخفاض سعر الصرف، القدرة التنافسية، القدرة التصديرية، المرونة.

Summary

This study aimed to analyze the relationship between exchange rates and the competitiveness of the country, in order to address the problematic effect of exchange rate fluctuations on the competitiveness of the economies of Arab countries, depending on the method of analysis for the period 2010-2017, By addressing in the theoretical part some concepts of the exchange rate, competitiveness and the relationship between them, in addition to some studies that dealt with this topic, then we reviewed the development of the study variables after their presentation, and used the analytical approach to study the relationship between the exchange rate and competitiveness, and the study concluded that the lower The exchange rate has resulted in local commodities gaining higher export capacity and this makes the country competitive.

The exchange rate is also an important indicator and a fundamental variable for it, which has the same effect on growth, as it is at the same time in a major role in competitiveness, as there are many economic theories that explain economic factors.

Key words: low exchange rate, competitiveness, export capacity, flexibility.